

**قواعد
في الممارسة السياسية**

د. جاسم سلطان



الفهرس

5	المقدمة
13	الفصل التمهيدي
20	القسم الأول: قواعد متعلقة بطبيعة الظاهرة السياسية
21	القاعدة الأولى: نشأة الظاهرة السياسية
26	القاعدة الثانية: أنواع التدافع
33	القاعدة الثالثة: جوهر السياسة
43	القاعدة الرابعة: أدوات الممارسة السياسية
51	القسم الثاني: قواعد متعلقة بالفاعل السياسي (رجل السياسة)
54	القاعدة الأولى: تعريف الدولة
65	القاعدة الثانية: النظام السياسي
68	القاعدة الثالثة: ثقافة رجل السياسة
72	القاعدة الرابعة: رجل السياسة بين المغامرة والمقاومة
75	القاعدة الخامسة: رجل السياسة بين حسن النية وفهم قواعد اللعبة
78	القاعدة السادسة: الفاعل السياسي يرى العالم كما هو



قواعد في الممارسة السياسية

81	القاعدة السابعة: رجل السياسة لا يخيفه تعقيد الوضع
83	القاعدة الثامنة: رجل السياسة لا ينظر إلى الفعل بل يهتم بمنطق الفعل
85	القاعدة التاسعة: دقة الهدف وتدبير رأس السهم وتوفير شروط الفعل
88	القاعدة العاشرة: رجل السياسة بين المكاسب الهشة والصلبة
93	القسم الثالث: قواعد متعلقة بممارسة الفعل السياسي (اللعبة السياسية)
95	القاعدة الأولى: تحديد نوع الصراع وأطرافه
99	القاعدة الثانية: صناعة سلم الأهداف
102	القاعدة الثالثة: الطاولة السياسية
106	القاعدة الرابعة: فن المناورة
113	القاعدة الخامسة: عقدة الصراع
121	القاعدة السادسة: مستويات الخطاب السياسي
124	القاعدة السابعة: شرائح التغيير
126	الخاتمة
129	ملحق الأشكال والنماذج
138	المراجع



شكر خاص

أنوجه بالشكر إلى من ساهموا في إتمام هذا العمل بالرأي
والتقاش والمراجعة، الدكتور حامد عبد الماجد، و أحمد عبد
الحكيم، ووائل عادل.



" (: 251) "



مقدمة

لماذا الكتابة في قواعد الممارسة السياسية؟

يخلط الكثيرون بين كلمة "السياسة" على إطلاقها وبين كلمة "علم السياسة"، فكلمة "السياسة" المختزنة في الوعي العام للجماهير - وحتى لكثير من النخب الاجتماعية - لا تساوي كلمة "علم السياسة" كأحد فروع العلوم الاجتماعية - وهو العلم الذي يتناول الظاهرة السياسية في إطار علمي، ويضبط هذا التناول من خلال الالتزام بمصطلحاته وأبجدياته وطرق بحثه ومناهجه المتعارف عليها بين العلماء والباحثين السياسيين؛ وإنما تعني كلمة "السياسة" العمل السياسي والممارسة السياسية والاهتمام بالشأن العام، وهذه "السياسة" هي التي نلمسها في وسائل الإعلام المختلفة في الحوارات والتحقيقات والتعليقات والتحليلات التي نسمعها من النخب السياسية ومن رجل الشارع العادي. وفي إطار هذا التحديد لدلول كلمة "السياسة" يمكن القول بأن عموم الجماهير معرّضة يومياً تقريباً للتعامل مع "السياسة"، فلا يكاد ينجو ميدان معاش من الاشتباك مع موضوع السياسة.

وفي هذا السياق فإن "السياسة" تختلف عن غيرها من الفنون كونها شأنًا عامًا، فعلى سبيل المثال إذا أصيب المرء بمرض ما تكون الاستجابة هي "الذهاب" إلى الطبيب المختص لكون الطب علماً وفناً قائماً بذاته، وإذا ذكرت مسألة دينية نسمع مقولة "لا أدري.. هذه المسألة تتطلب فقيهاً" لكون الفقه وأصوله علماً قائماً بذاته، بينما في "السياسة" نجد الجرأة على التحليل والنقد، بل نجد الجرأة على الممارسة قبل أن تتوفر خلفية علمية قوية عن قواعد العملية السياسية، فبمجرد تشكل خلفية عن أحد الأحداث



السياسية تجرد عموم الجماهير والمهتمين بالشأن العام يخللون ويناقشون؛ بل ويمارسون. فأصبحت السياسة مهنة من لا مهنة له، ومجالاً مستباحاً لكل ألوان الهواة، مما خلق حالة من الفوضى والاضطراب في مجال من أخطر المجالات، خاصة أننا سنلاحظ تغلغل السياسة واشتباكها مع كل حياتنا، فالعالم الذي نعيش فيه هو عالم سياسي بامتياز، إذ تتحكم السياسة في كل مفاصله.

ويمكن فهم هذه الجراءة وهذه الفوضى في إطار كون "السياسة" شأنًا عاماً لا يمكن منع عموم الجماهير من إبداء آرائها أو المشاركة فيها، بل إن الحياة السياسية في الدولة المدنية الحديثة تقوم بالأساس على هذه المشاركة الجماهيرية الواسعة على المستويات المختلفة للممارسة السياسية. وبإحجام الجماهير عن تلك المشاركة تصاب الحياة السياسية بالشلل.

ومن ثم يأتي هذا الكتاب لا كمحاولة لتقييد الممارسة السياسية؛ وإنما كمحاولة لنقل المهتمين بالشأن العام من المشاركة السياسية اللاواعية إلى المشاركة الواعية، وهي المشاركة التي لا بد أن تتعدى متابعة الأحداث التي تدور، سواء كان عن طريق تحليلها، وتفسيرها، وتقييمها، والتنبؤ بها إلى ما هو أبعد من الأحداث، إلى أهم المفاهيم والقواعد التي تحكم اللعبة السياسية، (أي قواعد صناعة الأحداث).

وقد لاحظنا باستطلاع رأي بعض الشباب المهتمين بالعمل السياسي - في المنطقة العربية أو ذوي الثقافة العربية - والذي حاول الاقتراب من هذا العلم في محاولة للوصول إلى المشاركة الواعية أنه لم يجد ما يشجع للاستمرار، إذ أنهم يلجأون عادةً إلى الكتب التي تتناول مبادئ "علم السياسة"، ولدى قراءة أحد



كتب المبادئ لا يستطيع الشباب قراءة أكثر من بضع صفحات ومن ثم يطرح الكتاب جانباً متخذاً قراره

النهائي بعدم الاستمرار في القراءة، فما هو السبب؟

لأن كتب المبادئ عموماً - سواء مبادئ علم السياسة أو الاجتماع أو القانون أو الإعلام وغيرها من العلوم

الإنسانية والتطبيقية - هي بالأساس موجهة لطلاب السنوات الأولى الذين يدرسون تلك العلوم أو

للمهتمين بالإلمام بالأفكار العامة لمبادئ العلوم. فعلى سبيل المثال تبدأ عادةً كتب مبادئ "علم السياسة"

باستعراض نشأة العلم وتطوره، ثم علاقته بغيره من العلوم الأخرى، ثم مناهج البحث والاتجاهات الكبرى

في علم السياسة، ثم استعراض للنظريات السياسية ابتداءً من اليونان ثم الرومان، ثم مروراً بالعصور

الوسطى عند المسيحيين ثم عند المسلمين وحتى النظريات الحديثة. وأمام هذا الكم من المعلومات

والنظريات والكتابة الأكاديمية تفقد فكرة متابعة القراءة بريقها، ويفقد الشباب الرغبة في الاستمرار بعد أن

يتخطى بعض الأوراق. ومرجع هذا إلى أنه لا يقرأ عن "السياسة" التي هي مجال اهتمامه؛ وإنما عن "علم

السياسة" الذي قد لا يصادف لديه قبولاً، فهو يقرأ بالأساس كتاباً موجهاً لغيره.

ولسد هذه الفجوة المعرفية لدى المهتمين بالشأن السياسي من عموم الجماهير والنخب والقادة

جاء هذا الكتاب ليسلط الضوء على أهم المفاهيم والقواعد التي تحكم اللعبة السياسية، (أي قواعد صناعة

الأحداث)، وليكون بمثابة الاختيار المناسب لمن يرغبون في فهم طبيعة الممارسة السياسية.



وجاء اختيارنا لهذا الموضوع لأن العناية بالقادة في هذا المجال ليست ترفاً فكرياً في رؤيتنا. بل من أهم الأولويات. فقوام العمل السياسي: قادة محترفون يتقنون لغة عدد من العلوم ومبادئها، وخبراء محترفون يعرفون تفصيلات العلم وتطبيقاته يقدمون خبرتهم وعلومهم للقادة.

فالقادة في أمس الحاجة إلى أن يعرفوا:

1. ماذا يريدون؟

2. ممن يطلبون؟

3. لغة من يطلبون منه المشورة.

ولنذكر مثلاً لتقريب دور القائد إلى الأذهان. فإذا ما طلب قائد حزب من مستشار سياسي (الخبير المحترف) إعداد تقرير له حول موقف دولة أو حزب ما من سياساته، فأعد الخبير هذا التقرير وجاءت خلاصته أن تلك الدولة تتبع معه سياسة الاحتواء المزدوج. فما هو دور كل من القائد "السياسي" والخبير "عالم السياسة"؟

الخبير "عالم السياسة" هو الذي يستطيع استقراء الأوضاع السياسية بخبرة واحتراف، ويمزج بينها وبين تفصيلات ونظريات "علم السياسة" - التي يحيط بها علماً - ثم يخرج بنتائج أو توصيات، أما القائد "السياسي" فلا بد أن يمتلك من العلم بـ"السياسة" ما يؤهله لفهم توصيات الخبير أو نتائج تقريره. ليصدر القرارات المناسبة للموقف السياسي. ففهم لغة الخطاب السياسي ووجود ثقافة أساسية للقائد تعينه على الفهم. فالقائد قد لا يملك تفصيلات العلم ونظرياته، ولا يستطيع إعداد مثل هذا التقرير بهذه الحرفية



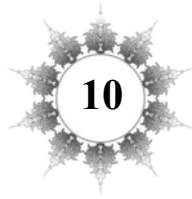
العالية، بينما قد لا يمتلك الخبير الملكات والقدرات القيادية التي تؤهله لاتخاذ القرارات او لا يمتلك السلطة .

كذلك نكتب في قواعد الممارسة السياسية لأن القرار السياسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمستقبل المجتمع، بقاءه أو انهياره، فقره أو غناه ورفاهيته. والأمثلة على هذه الحقيقة أكثر من أن تُحصى. ويكفيك النظر في أحوال الدول المختلفة وصعودها وأفولها، وآثار الحروب المدمرة عليها لتعرف دور القرار السياسي وتأثيره الحيوي والمصيري في مسار الأمم والشعوب.

منهجية الكتابة

عندما نتصفح أغلب الكتابات التي تحدثت عن مبادئ علم السياسة نجدها عادة تبدأ بسرد مجموعة التعريفات التي كُتبت، ثم يطرح الكاتب الجدل المشهور حول أي التعريفات أدق وأشمل، ثم يختار التعريف الذي يتبناه من هذه التعريفات أو يخلص بتعريف جديد، دون أن يدخل في لب ما تعنيه التعريفات عملياً، ومدى الاستفادة منها في التواصل مع الظاهرة السياسية. ومرجع هذا إلى طبيعة كتب المبادئ التي تحاول أن تلقي الضوء الأولي على أغلب المصطلحات والمواضيع الكبرى التي يتناولها العلم دون الدخول في التفاصيل التي تحتاج إلى كتابات وأبحاث أخرى.

ومن واقع المعيشة لمادة هذا الكتاب خلال سنوات طويلة؛ بدا واضحاً أن تعريف علم السياسة يعد نقطة مركزية وجوهرية في فهم العملية السياسية على حقيقتها، واستيعاب كيفية إدارتها في الواقع



المعاش بعيداً عن المثاليات، كما ينعكس استيعاب جوهر التعريف في حسن قراءة المشهد السياسي وخوض

عملية التحليل السياسي ببراعة، واتخاذ القرارات السياسية بحكمة.

لذلك تناولنا موضوع التعريف بشيء من البسط يسمح بفهم دور التعريف في الاتصال بالظاهرة

السياسية، إننا لا نبالغ حين نقول أن استيعاب تعريف السياسة يقي الكثير من مصارع هذه اللعبة.

وقد راعينا في الكتاب أن يضم مجموعة من القواعد التي تشكل أدوات عملية تساعد على

التعاطي مع الأحداث السياسية، فجمعنا ما يضر الجهل به لرجل السياسة، وحرصنا أن نبتعد عن كل ما

ينفر القاريء عن سبر هذا الموضوع من إطلاقات مملّة، أو معارف لا تفيد عملياً. فحاولنا تقريب الصورة

بالمثال. واختصار التعريفات وتقليلها قدر الإمكان والاختصار على ما هو ضروري.

ولا ندعي أننا تعرضنا في هذا الكتاب لكل ما يجب معرفته، ولكننا تناولنا أهم ما يضر الجهل به

من أجل فتح شهية القاريء للبحث عن هذا العلم الفعال.

وبذلك يمكن القول أن هذا الكتاب:

• يتناول بعض "القواعد" المنظمة والمفسرة للسلوك السياسي أو "الممارسة السياسية العملية"؛ وبالتالي

لا يتناول السياسة كـ "علم" أو "مجال دراسة"، أو تخصص له أجدياته، ومنهجيته، وأدواته.

• يتناول "القواعد" "الأساسية"، وبالتالي لا يدخل في تفاصيل، فهو يقدم ما يمكن أن يُطلق عليه "تقنين"

للممارسة السياسية؛ لأن القاعدة عادة ما تكون: عامة، ومجردة، وملزمة.



• يتناول قواعد مستقاة من استقراء الخبرات والتجارب السياسية الميدانية لمختلف الأمم والشعوب، وهي

صالحة - بدرجة من الدرجات - لكي تحكم أو تنظم الممارسة السياسية الحالية والمستقبلية.

محتويات الكتاب

يضم الكتاب مجموعة من القواعد الأساسية تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: قواعد متعلقة بطبيعة الظاهرة السياسية.

القسم الثاني: قواعد متعلقة بالفاعل السياسي (رجل السياسة).

القسم الثالث: قواعد متعلقة بممارسة الفعل السياسي (اللعبة السياسية).

ويسبق هذه الأقسام الثلاث فصل تمهيدي صغير يشرح فكرة القاعدة السياسية. ثم يُختم الكتاب

بجائمة بها أهم الاستخلاصات.

وأهدي هذا الكتاب إلى المكتبة العربية، كمساهمة في تنمية الوعي بأبجديات الممارسة السياسية،

وسد العجز في نوعية الكتب التي تتناول جوهر السياسة كأداة يمكن استخدامها.



الفصل التمهيدي

ماذا نعني بالقواعد؟

القاعدة لغة كما ورد في لسان العرب هي الأساس، أما اصطلاحاً فتعرف القاعدة عموماً على أنها "مبدأ عام يوجه السلوك أو التصرف أو الفعل في اتجاه معين في موقف محدد"¹، بغض النظر عن شرعية النتائج المترتبة على هذا التصرف أو السلوك أو الفعل، بينما تعرف القاعدة الشرعية أو القانونية على أنها "مبدأ عام شرعي يربط نتيجة شرعية محددة ومفصلة بحالة حقيقة محددة ومفصلة"²، فالقاعدة الشرعية هي تلك القاعدة التي تكون نتائجها وعواقبها شرعية أو قانونية. ورغم هذا التمييز بين طبيعة القواعد وتقسيمها إلى قواعد شرعية وأخرى غير شرعية إلا أننا في هذا الكتاب لن نتناول القواعد السياسية من زاوية شرعية النتائج المترتبة عليها وإنما سنتناول مجموعة القواعد التي تؤثر بشكل عام في الممارسة السياسية والعمل السياسي، مع التركيز على الدور الذي تلعبه، بغض النظر عن طبيعة النتائج المترتبة عليها. وهكذا فإننا سنركز على منطق الممارسة السياسية لا على العواقب والنتائج المترتبة عليها.

خصائص قواعد الممارسة السياسية

وهذه القواعد المتعلقة بالممارسة السياسية لها مجموعة من الخصائص، من أهمها:

1. الصياغة العلمية: ونقصد بها الأسلوب العلمي الذي تم من خلاله استنباط هذه القواعد. وهنا

يجب الإشارة إلى أنه توجد إشكالية علمية مشهورة حول مدى دقة منطق العلوم الإنسانية مقارنة

¹ W. L. Twining/ D. Miers (1991): How to Do Things with Rules, 3rd edn., London, p. 131.

² Roscoe Pound, 1 Jurisprudence 7 (West, 1959).

بالعلوم التطبيقية، وهي الإشكالية التي لم تحسم والتي كثرت حولها الآراء ابتداء من "دايفيد هوم" ومروراً بـ"كارل بوبر" و"توماس كيون" و"إيمري لاکوتاس" و"بول فايرآبيند"، والتي وصل القول في أقصى أطرافها بأن دقة العلوم التطبيقية والإنسانية ما هي إلا وهم وأسطورة كبيرة وأنه ينبغي الخروج عن الإكراه العلمي في العلوم الإنسانية، ويقصدون به القيود المنهجية والعلمية. □ وللخروج من هذه الإشكالية فقد اقتصرنا في هذا الكتاب على القواعد ذات الأثر التوجيهي والإرشادي، وابتعدنا عن تلك القواعد التي تربط - ما يمكن تسميته جلدًا - الحقائق بنتائج معينة، والتي سيأتي شرحها في الخبيصة التالية.

2. المفعول أو الأثر السياسي: قد تربط القاعدة بين نتيجة سياسية محددة وممارسة سياسية محددة، بمعنى

أن القاعدة تدل على أن الممارسة السياسية (س) تؤدي إلى النتيجة (ص)، كأن تقول "القهر (ممارسة) يولد الثورة (نتيجة)" أو "التغير العنيف (ممارسة) يولد نظاماً سياسياً ديمقراطياً

- Popper, Karl: Die Logik der Sozialwissenschaften, in: Popper, Karl (2003): Auf der Suche nach einer besseren Welt. Vorträge und Aufsätze aus dreißig Jahren. 12. Auflage, München, Piper Verlag.
- Popper, Karl (1966): Logik der Forschung, Wien, zweite Auflage, Mohr Siebeck.
- Hume, David (2007): A Treatise of Human Nature, USA, NuVision Publications.
- Kuhn, Thomas S. (1996): The Structure of Scientific Revolutions, USA, 3 edition, University Of Chicago Press.
- Imre, Lakatos/ Musgrave A. (1970): Criticisms and the growth of knowledge, University of Cambridge Press, (especially: Lakatos I., Falsification and the methodology of scientific research programs.)
- Feyerabend, Paul (2007): Wider den Methodenzwang, Frankfurt am Main, 10. Auflag, Suhrkamp.

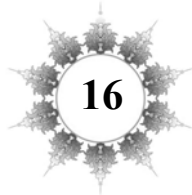
(نتيجة)" أو "التغيير اللاعنيف يولد نظاماً سياسياً ديمقراطياً". وفي هذه الحالة فإن الأثر السياسي للقاعدة يكون ملموساً ومباشراً. وقد تكون القاعدة توجيهية إرشادية عامة، تقرر حقيقة - نسبة - لا بد أن يدركها الممارس للعمل السياسي، كأن تقول "الصراع نوعان صفري و تنافسي" أو "جوهر السياسة القوة"، فهذا النوع من القواعد توجيهي إرشادي، ليس له أثر سياسي مباشر، ولكنه يؤثر في طبيعة وأسلوب أداء الفاعل السياسي.

3. **الوضوح وإمكانية التطبيق:** فالقاعدة لا بد أن تصاغ بلغة العصر بعيداً عن التقعر، وأن تتجنب الصياغة البلاغية التي تحتمل أكثر من تفسير، لأن صعوبة فهم أو تفسير القاعدة لا بد وأن يؤثر على التطبيق.

4. **الشمول وسعة النطاق:** فالقاعدة لا تتناول تفصيلات وتشابكات وضع سياسي ما في دولة ما في لحظة ما، ولكنها تتناول عموميات أو خطوط سياسية كبرى، فعندما تقرر القاعدة أن "القهر يولد الثورة" فإنها لا تدخل في تفصيلات طبيعة ومكونات النظام السياسي الذي يمارس القهر، ولا تتناول طبيعة وآليات الثورة؛ وإنما تقرر أن الثورة ليست بالأساس من صنع الثوار وإنما من صنع النظام السياسي الفاشل والنعيف.

استخدام القواعد

هذه القواعد السياسية التي يتضمنها الكتاب يمكن استخدامها على عدة مستويات: فقد تستخدم على مستوى الرؤية والطرح السياسي كدليل توجيهي وإرشادي يسترشد به الممارس السياسي في صياغة



الرؤية السياسية. وعلى مستوى الاستراتيجية تستخدم كدليل تفسيري يفسر الواقع ويضع الأحداث التي تبدو متناثرة وغير مترابطة في إطار محدد، وهو الإطار الذي يجيب على التساؤلات الحرجة والملحة، ومن ثم يمكن من خلاله تحديد الاستراتيجيات المناسبة لمواجهة ذلك الواقع على وجه الدقة، وعلى مستوى التنفيذ كدليل معياري نحدد به مدى قربنا أو بعدنا من الممارسة السياسية الواعية.

فوائد استخدام القواعد

لهذه القواعد أهمية كبيرة كونها تمثل جانباً من خلاصة الفكر والخبرة والحكمة البشرية على مر العصور:

أولاً: هي تؤدي إلى أن يتخذ القرار المتعلق بحالة أو وضع ما على ضوء عموم التجربة البشرية وليس على ضوء تلك النقطة الصغيرة التي تمثلها معطيات تلك الحالة، ومن ثم يكون اتخاذ القرار نتاج التأمل الموضوعي للتراكم المعرفي البشري أكثر من كونه نتاج التأثر بجمرة اللحظة السياسية الراهنة.

ثانياً: من الآثار المهمة لاستخدام تلك القواعد كونها تضع كل قرار أو فعل أو ممارسة سياسي في إطار اجتماعي واسع، وهو ما يؤدي إلى اعتماد الرؤى البعيدة وإدراج المزيد من الموارد في عملية صنع القرار، وهو ما يجعل الممارسة السياسية ممارسة استراتيجية مستقبلية وليست ممارسة وليدة ردود الأفعال. فعلى سبيل المثال عندما نقرر أن "القهر يولد الثورة" فإن الوعي بتلك القاعدة يجعل الحركة السياسية المقاومة تتجاوز ردود الفعل المصاحبة لحالة القهر - دون التقليل من أهميتها المرحلية - إلى الإعداد للرؤية والمبادرة

المستقبلية المتعلقة بحالة الثورة التي سيخوضها المجتمع، ومن ثم تُفَعَّل المزيد من الموارد البشرية والاقتصادية في التحضير لذلك السيناريو أو تلك الرؤية.

ثالثاً: تساعد في تحديد المعايير والسياسات المناسبة للتعامل مع القضايا المختلفة من خلال تحديد العوامل التي تؤثر فعلاً في القضايا محل الصراع، ومن ثم فإنها تمارس دوراً مهماً في تقليل نسبة اللجوء إلى العوامل التي لا تتعلق بالقضية فعلياً، وهو ما يمكن وصفه بأنها تقلل نسبة إثارة التساؤلات الخاطئة عن القضية، وهو ما يقلل بالتبعية من نسبة الخطأ في صنع القرار أو في الممارسة السياسية. كما أنها قدرتها على وضع المعايير والسياسات المناسبة للتعامل مع الأوضاع المختلفة يحد - بدرجة ما - من السلطة التقديرية لصناع القرار، مما يقلل من نسبة الخطأ.

فعندما تقرر القاعدة مثلاً أن "الصراع نوعان صفري وتنافسي"، يصبح السؤال الذي تثيره بعض المنظمات السياسية المقاومة لأحد الأنظمة السياسية الديكتاتورية - وهو الصراع الذي قد يصنف على أنه صراع صفري - حول النضال الدستوري وكيفية كسب أصوات الجماهير في الانتخابات - وهي أحد آليات التعامل مع الصراع التنافسي - في غير محله، وبالتالي تصبح القرارات الناجمة عن ذلك التساؤل خاطئة بدرجة ما، إذ تختلف آليات التعامل وطبيعة التساؤلات المطروحة في الصراع الصفري عن تلك المطروحة في الصراع التنافسي. والعكس صحيح في حالة أن الدولة تريد مقاومة حركة تسعى لزعة استقرارها، وهذه الحركة تعتبر الصراع صفرياً، في ذلك الوقت فإن لجوء الدولة لآليات الصراع التنافسي قد يكون إجابة خاطئة على السؤال المطروح عليها.

رابعاً: تساعد الكوادر السياسية متوسطة التدريب على معالجة قضايا وأوضاع معقدة نسبياً، لم يكونوا ليستطيعوا التعامل معها دون الإلمام بتلك القواعد الأساسية.

خامساً: توفر إطاراً أو مبرراً نظرياً قوياً يستشهد به القادة والمنظرون السياسيون لتبرير قراراتهم السياسية، مما يعزز مصداقيتهم أمام قواعدهم السياسية وعموم الجماهير.

سادساً: توفر تلك القواعد الجانب المعرفي في عملية صنع القرار، فعملية صنع القرار تعتمد على أربعة أبعاد ثنائية الأقطاب، البعد الأول هو العقل (التفكير) والعاطفة (الشعور)، والثاني الاهتمام بالآخرين أو الانكفاء على الذات، والثالث الحكم (التفصيل والحسم) والتصور (الإدراك المعرفي العام) ، والرابع التقدير (طلب الدليل) والتخمين (الظن)، فعلى سبيل المثال إذا كان يميل متخذ القرار إلى أقطاب التفكير والاهتمام بالآخرين والحكم والتقدير فإن قراراته عادةً تميل إلى كونها منطقية وتحليلية موضوعية، حاسمة، وتجريبية. وتلك القواعد تعزز أقطاب التفكير والحكم والتقدير مما يحسن من الأداء العام للممارس السياسي ومتخذ القرار. □

¹ Myers, I. (1962): Introduction to Type: A description of the theory and applications of the Myers-Briggs type indicator, Consulting Psychologists Press, Palo Alto Ca.

لقراءة المزيد يمكن الرجوع للكتب التالية:

- Plous, S. (1993): The Psychology of Judgment and Decision Making, New York, McGraw-Hill.
- Facione, P. and Facione, N. (2007): Thinking and Reasoning in Human Decision Making: The Method of Cognitive and Heuristic Analysis.
- Wetterer, Eva-Christian (2005): Die Kunst der richtigen Entscheidung. 40 Methoden die funktionieren. Hamburg, Murmann-Verlag.

**القسم الأول: قواعد أساسية
حول طبيعة السياسة**

:
:
:
:

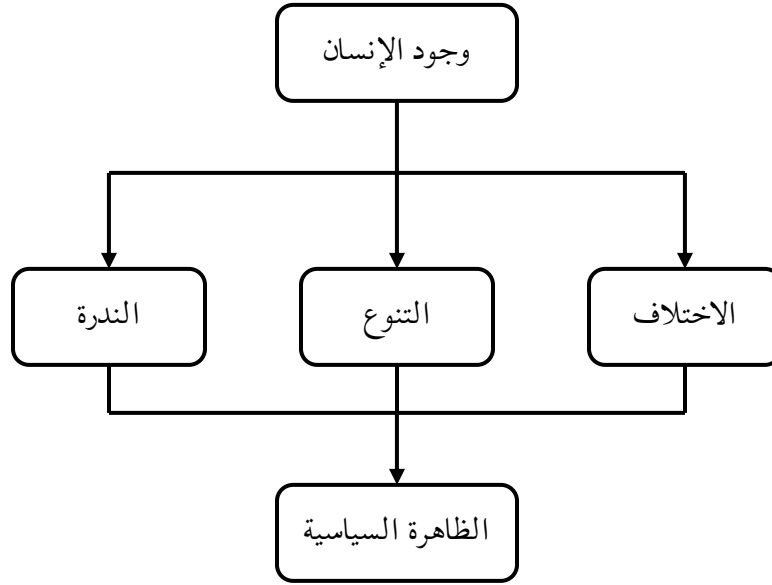
القاعدة (1)

"

" (: 46)

(1)

/ / :



.1

تعد الظاهرة السياسية أحد مستويات الظاهرة الاجتماعية، وهي كبقية الظواهر سابقة لنشوء

العلم. فمنذ أن وجد الإنسان على الأرض تلازمه ثلاثة ظواهر:

- الاختلاف.
- التنوع.
- الندرة.

• **ظاهرة الاختلاف:** فالناس يختلفون في نظرتهم للحياة، ومن الذي يستحق، وماذا يستحق، وكيفية توزيع الموارد المختلفة فيما بينهم، وهل يؤسس المجتمع على أساس التعاون أم الصراع، كما أنهم لا يتفقون حول كيفية حل القضايا المختلفة، وكيفية اتخاذ القرارات، ومن له الحق في التعبير عن رأيه، وما هو القدر الذي يمتلكه كل فرد للتأثير في القرارات، وهكذا..

وأحد مظاهر هذا الاختلاف هو الاختلاف الأيديولوجي والذي يعد من أبرز أسباب نشوء الصراع، فالكثير من الأيديولوجيات تسعى للهيمنة على العالم، وهي أحد عوامل اشتعال النزاعات السياسية والاقتصادية والمصلحية، وكل أيديولوجيا تتخذ من المنظور القيمي سنداً لها، فعندما تقرر دولة ما شن حرب فإنها عادة تبحث عن إطار قيمي تنطلق منه، فتارة تدار الحرب باسم الحرية، وتارة باسم العدالة الاجتماعية، وتارة باسم الهداية الربانية.

وعادة ما يرى كل صاحب أيديولوجيا أن مشروعه هو الذي يجب أن تنضوي تحت مظله البشرية، فيكافح من منطلق عقدي. وهذا الاختلاف في طريقة النظر وإدارة الحياة هو أحد أسباب وجود الظاهرة السياسية.

• **ظاهرة التنوع:** فالناس تتنوع احتياجاتهم، وتنوع الاحتياجات من الأمور الأساسية في الحياة، فقد نجد دولة قد تمتلك الكثافة السكانية الكبيرة لكنها تفتقد الموارد، ودولة ذات كثافة سكانية قليلة وتمتلك موارد ضخمة، ودولة تمتلك الكثافة السكانية والموارد ولا تمتلك الموانئ، وأخرى تمتلك المعرفة وتفتقد الطاقة،

وآخرون يفتقدون القمح والغذاء، وعندما تفكر الدول في تأمين وتوفير احتياجاتها تلجأ إلى استخدام

أدوات القوة الثلاثة (سيتم ذكرها لاحقاً)، ومن هنا تنشأ الظاهرة السياسية.

● **ظاهرة الندرة:** يقصد بها الشعور الإنساني العام - الفردي أو الجمعي - بقلّة وندرة الموارد الطبيعية

والبشرية والمادية وغيرها وعدم مكافأتها لاحتياجاته سواء على مستوى الضروريات أو الحاجيات أو

التحسينيات. وهذه الفكرة تنسحب على الفرد والحزب والدولة.

وتنقسم موارد العالم إلى ثلاثة أقسام:

موارد ناضبة.

وموارد متجددة.

وموارد بديلة.

فالعالم يخوض صراعاً كبيراً حول الموارد الناضبة كالطاقة، وتحاول الدول توفير احتياطات

استراتيجية ضخمة، وتقتصد في استخدام مواردها مستنزفة موارد دول أخرى.

كما يدور صراع حول توفير الطاقة البديلة، واحتكار المعرفة الموصلة إليها، فحروب النفط

والتسلح النووي والحيلولة دون أن تمتلك هذا السلاح قوى جديدة؛ كل هذه أشكال من أشكال الصراع

على الموارد الناضبة.

أما الصراع على الموارد المتجددة فنراه في قضايا المياه والسيطرة على منابعها، والغابات التي يتنفس

منها الكون وتقنين حق الدول في استخدامها. كما يدخل في ذلك الصراع حول قضايا تلوث البيئة،



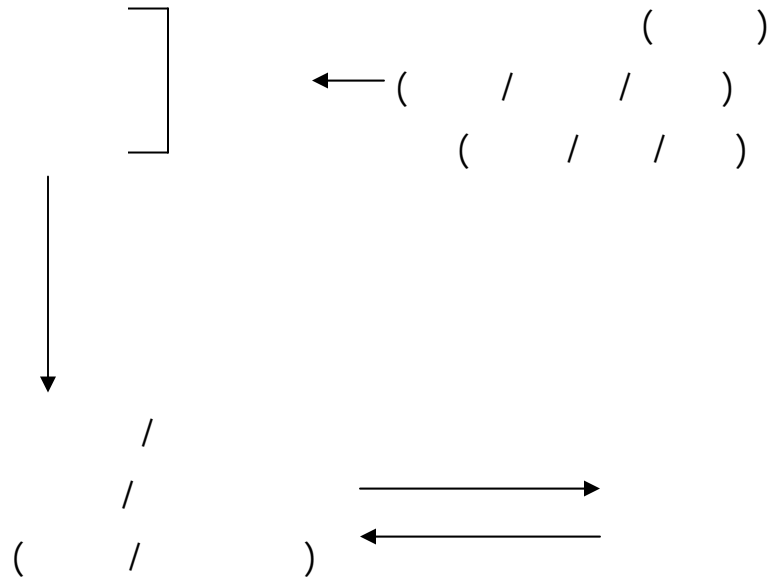
قواعد في الممارسة السياسية

كتلوثها عبر المصانع أو عوادم السيارات، لأن استخدام الطاقة غير الملوثة يعني زيادة التكاليف التي تحاول

تجنبها بسبب هذه الندرة في الموارد مضحية بسلامة الكوكب الذي نعيش فيه.

إن وجود الاختلاف والتنوع والندرة يؤكد أن الظاهرة السياسية في أبسط معانيها - ألا وهي محاولة

تسوية[□] الخلافات الإنسانية - هي صفة لازمة وحتمية للحالة البشرية.[□]



.2

1

2

Pelinka, Anton (2000): Grundzüge der Politikwissenschaft, Wien, Böhlau, S21

القاعدة (2)
أنواع التدافع

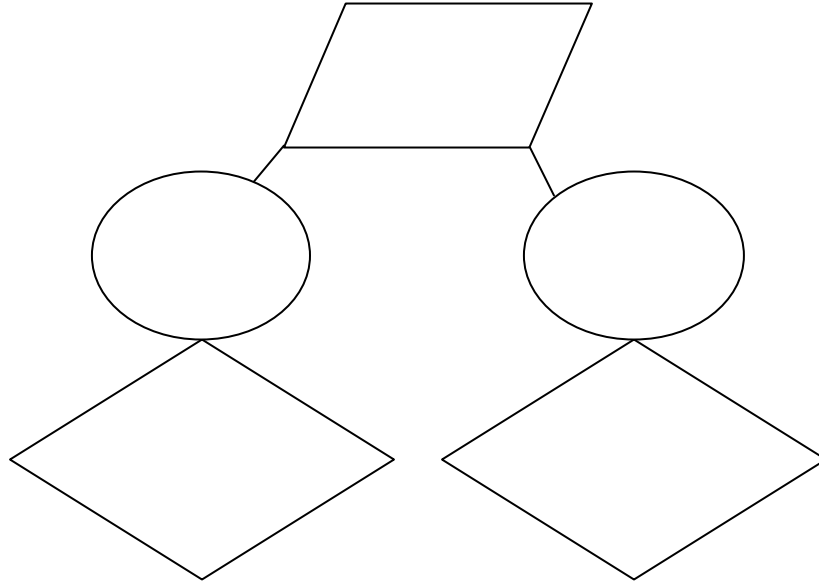
" "

" (: 40) "

(2)

1

:



.3

1

:

جاسم سلطان، القواعد الإستراتيجية للتدافع الحضاري، المنصورة، مؤسسة أم القرى للترجمة والتوزيع، 2005، ص 175-

.198

ولقراءة المزيد عن فكرة أنواع الصراع يمكن الرجوع إلى:

- Ziegenhagen, Eduard A. (1986): The Regulation of Political Conflict, New York, Praeger Publishers.
- Coombs, Clyde H. / Avrunin, George S. (1988): The Structure of Conflict, Hillsdale, NJ, Lawrence Erlbaum Associates.
- Fisher, Erik A. (2004): The Art of Managing Everyday Conflict: Understanding Emotions and Power Struggles, Westport, CT, Praeger. (especially p. 29-40)

هناك نوعين أساسيين من التدافع البشري:

1. الصراع التنافسي (الصراع السياسي): بمعنى أن تكون النتيجة النهائية للتدافع بين طرفين

متنافسين هي فوز كليهما بشيء من الخيرات أو ما يطلق عليه **Win _ win situation**؛

أي حالة من فوز الطرفين وحصولهما على مكاسب معينة يرضى بها كلا الطرفين. هذا النوع من

التدافع يمكن أن يطلق عليه التنافس.

2. الصراع الوجودي (صراع الإفناء الصفري): ويُقصد بها الصراعات الصفرية **Zero _ sum**

Game. وفي هذه الصراعات لا يتقبل كلا الطرفين وجود الطرف الآخر إطلاقاً، ويسعى إلى

إنهائه تماماً، والخروج بفوز نهائي ساحق كامل، بينما يخرج الطرف الثاني من الصراع مغبوناً

ومتألماً، إما منسحباً مكسور الإرادة، وإما عازماً على الإعداد لجولة أخرى من الصراع.¹

أمثلة:

ومن أمثلة التدافع التنافسي ذلك الصراع التاريخي بين الإمبراطورية الإنجليزية والإمبراطورية

الأمريكية الناشئة، حيث أخلت الإمبراطورية الإنجليزية مواقعها للإمبراطورية الأمريكية مقابل تعهد -غير

مكتوب- بالمحافظة على المصالح الإنجليزية في العالم، وإعطاؤها الأولوية عند توزيع حصص المصالح العالمية.

وظلت بريطانيا الحليف الاستراتيجي الأكبر للولايات المتحدة الأمريكية.

¹ يوقع

ومن أمثلة الصراع الصفري ما جرى بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي من صراع قبل الوحدة، حيث كان على أحد الأطراف أن يفسح الطريق تماماً للطرف الآخر وينتهي ككيان، فأزيلت دولة اليمن الجنوبي إزالة كاملة، وتكونت دولة الوحدة، ليس باعتبار الفيدرالية أو الكونفيدرالية، ولكن باعتبار الذوبان وانتهاء الطرف الآخر.¹

وليس بالضرورة في كل أشكال الصراع أن يتم إزالة الطرف الآخر بنويًا، فقد تبقى مؤسسته أو حزبه أو دولته، ولكنها تتخلى عن أهدافها التي كانت سبباً في حدوث الصراع، كما حدث مع اليابان في الحرب العالمية الثانية حين تخلت عن أهدافها الاستعمارية العسكرية بعد أن ضربت بالقنبلة النووية. وقد حاربت من قبل لتأمين مجالها الحيوي بلحتلال الصين.

وأحياناً يطلق على الصراع الصفري في أقصى أشكاله "الصراع العدمي"، وذلك حين يقرر أحد الطرفين أنه إن خسر فيجب أن يخسر الجميع معه، وهو ما يسمى خيار شمشون²، فالتسلح النووي

1

2 " " ()
()

الاستراتيجي معد من أجل الاستخدام مرة واحدة فقط عند التهديد بالفناء، فحينها يفكر الطرف المهتد

بمنطق مفاده إن كان الفناء حتمياً، فليفتنى الجميع.

وهكذا يمكننا تقسيم قضايا التدافع إلى تنافسية أو صراعية. فالقضايا التنافسية تحتمل فوز الطرفين

بنسبة من النسب. بينما يسعى أحد الطرفين إلى إنهاء الطرف الثاني وإخراجه من ساحة الفعل في القضايا

الصراعية.

وهنا يتبادر سؤال، من الذي يحدد طبيعة التدافع السياسي؟ وماذا لو اعتبره أحد الأطراف تنافسياً

واعتبره الطرف الآخر صفرياً؟

إن طبيعة التدافع تتحدد بناء على عاملين:

الأول: كيفية رؤية كافة أطراف الصراع له. فالصراع يقوم بين طرفين أو أكثر حول قضية ما،

وبالتالي فمنظومة المعتقدات والتصورات والأهداف والمصالح والسياسات الخاصة بكل طرف من أطراف

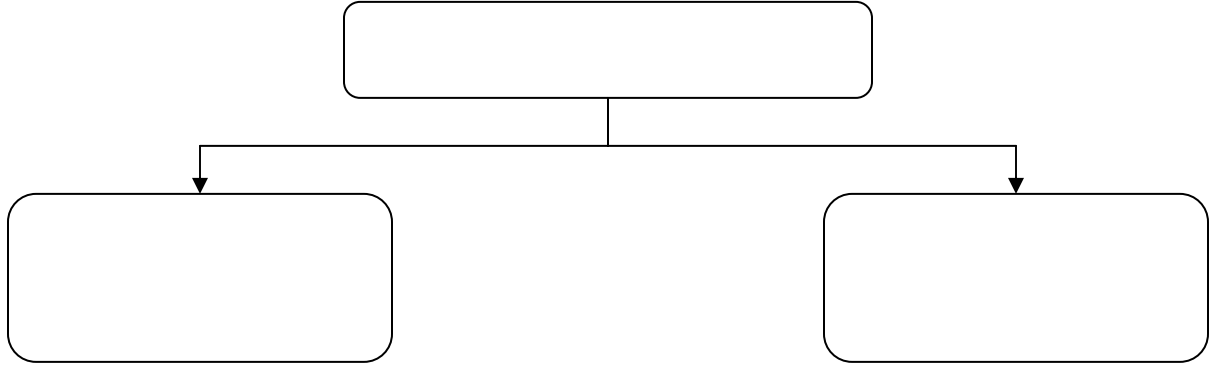
الصراع حول هذه القضية تؤثر بوضوح غي تحديد طبيعة الصراع.

الثاني: ميزان القوى بين أطراف الصراع. ففي حالة توازن القوى بين أطراف الصراع المختلفة

تتحدد طبيعة الصراع بناء على رؤية الأطراف المختلفة، وفي حالة رجحان كفة ميزان القوى لصالح أحد

الأطراف، وافتقاد بقية الأطراف لاستراتيجية بديلة؛ تصبح رؤيته للصراع هي التي تحدد طبيعته.





.4

فعلى سبيل المثال قد يقرر طرف من أطراف الصراع (أ) أن صراعه ضد خصومه هو صراع تنافسي، بينما خصومه (ب) يرونه صراعاً صفرياً. فكيف تتحدد إذن طبيعة الصراع؟ إن طبيعة الصراع تتحدد في ضوء العاملين السابقين، فلو كان الخصم يرى الصراع صفرياً ويميل ميزان القوة لصالحه فإن رؤيته للصراع هي التي تصوغه وترسم شكله ومساره، وفي حالة اعتقاد الطرف (أ) بأن الصراع تنافسياً ويميل ميزان القوة لصالحه فإن رؤيته للصراع هي التي تصوغه وترسم شكله ومساره. فتحديد طبيعة الصراع لا تخضع لل رغبات والأمني والأحلام؛ وإنما للمعطيات السياسية على أرض الواقع وموازين القوى بين الأطراف المختلفة، فهو قرار متبادل بين كافة الأطراف.¹ وفي هذا السياق يمكن التعامل مع التدافع السياسي ضمن إطار نظرية الألعاب المشهورة.²

¹ أحمد عبد الحكيم/ هشام مرسي/ وائل عادل (2007): حرب اللاعنف.. الخيار الثالث، بيروت، الدار العربية للعلوم/ أكاديمية التغيير، ص 66.

Neumann John von
(1930-1920)

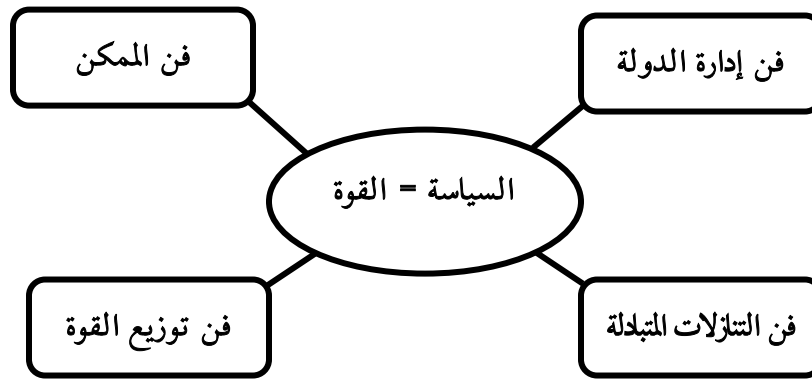
- Neumann, John von/ Morgenstern, Oscar (1944-2004): Theory of Games and Economic Behavior, Princeton NJ, University Press.
- Rieck, Christian (2007): Spieltheorie - eine Einführung, Rieck, Eschborn.
- Axelrod, Robert (2003): The Evolution of Cooperation, New York, Basic Books.
- Dixit, Avinash K. / Nalebuff, Barry J. (1999): Thinking Strategically. The Competitive Edge in Business, Politics, and Everyday Life, New York, Norton.

القاعدة (3)

جوهر السياسة: توزيع القيم والموارد سلطوياً

(3)

1.



.5

ترتبط السياسة ارتباطاً وثيقاً بظاهرة التدافع، والذي ينشأ عن الظواهر الثلاث الملازمة للوجود

الإنساني (الاختلاف والتنوع والندرة).

وللسياسة تعريفات عديدة، نذكر من أهمها:

1- القوة وتوزيعها بين الأطراف.

2- فن إدارة الدولة.

3- فن الممكن.

4- فن التنازلات المتبادلة.

1. فن القوة وتوزيعها بين الأطراف: عادة ما يكون التدافع بين مجموعة من الأطراف المتفاوتة في القدرة والقوة، ويكمن الذكاء السياسي في القدرة على التعامل مع هذه القوى المختلفة بتحييد بعضها وإضعاف البعض الآخر.

قد تتحلى السلطة في أحد أشكالها المعاصرة وهي "الدولة" - بالطبع ليست الشكل الوحيد ولا الأعلى -
2. فن إدارة الدولة: فن إدارة وتوزيع ما تمتلكه الدولة من صلاحيات وقوة على الأنظمة ومؤسسات الدولة المختلفة. وهذا الموزع للقوة قد يكون من داخل الدولة كرئيس الدولة مثلاً أو قد يكون من خارج الدولة كصندوق البنك الدولي مثلاً بفرض إصلاحات متنوعة. ويعد هذا التعريف جزءاً من التعريف السابق أو إسقاطاً له على الدولة.

مثال:

عندما تتعرض دولة ما لتهديد خارجي أو اضطرابات داخلية عنيفة ما فإنها قد تلجأ إلى إعادة توزيع القوة داخل الدولة بإعطاء مؤسسات الجيش والشرطة مثلاً الكثير من الصلاحيات للمواجهة التهديدات

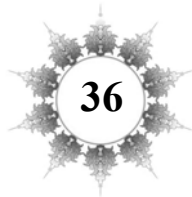


أو الاوضاع المتفجرة، ومن أبرز الأمثلة على ذلك حالة قوانين الطوارئ وحالة قوانين الإرهاب التي استحدثتها بعض الدول لمواجهة التهديدات المحتملة.

3. فن الممكن: فالفاعل السياسي - فرداً كان أو دولةً أو جماعة سياسية - لا يتعامل مع الأحلام ولا مع ما ينبغي أن يكون؛ وإنما يتعامل مع ما هو كائن وما يمتلكه من أدوات، بمعنى أنه يتعامل مع حزمة الممكنات أو البدائل التي يملكها أو هو يحدد ما يملكه من أوراق القوة في مقابل الطرف الآخر.

4. فن التنازلات المتبادلة: بعض النزاعات أو الصراعات لا يمكن حسمها نتيجة لتكافؤ ميزان القوى بين الأطراف المتنازعة، وهنا تلجأ الأطراف إلى التفاوض الذي يعتمد بشكل حاسم على القوة التي يمتلكها كل طرف من أطراف النزاع حيث لا يستطيع أي طرف أن يفرض غالباً كل ما يريد وبالتالي تتم عملية مساومة مستمرة للحصول على أعلى المكاسب وتقديم أقل التنازلات

مثال:



صلح الحديبية بين المسلمين والمشركين قبيل الفتح، حيث توازنت القوى بين طرفي النزاع بحيث عجز كل طرف - في تلك اللحظة التاريخية - من حسم الصراع لصالحه، وهنا بدأت التنازلات المتبادلة بين الطرفين بناء على ما يمتلكه كل طرف من قوة.□

وبذلك يمكننا القول بأنه إذا كانت السياسة هي التجلي الواضح لوجود صراع ما فإن القوة هي أداة السياسة الحقيقية لإنهاء هذا الصراع. أو بمعنى آخر إذا كان الصراع هو موجد السياسة فإن القوة هي قلب السياسة؛ بل ويمكننا إعادة تعريف السياسة بأنها "استخدام احتلال ميزان القوة بين الأطراف لإنهاء الصراع".

وسنجد أن التعريفات السابقة كلها معتمدة على القوة، فالممكن لا يكون إلا وفقاً لقوتك، ولا يمكنك أن تتنازل إلا إذا كانت لديك ورقة قوة ستتنازل عنها، وإدارة الشأن العام تتم عبر توزيع القوة في الدولة.□

"إن علم السياسة يبحث في أجوبة الأسئلة التالية في أي نظام سياسي..

أين توجد القوة؟

1

) (..) 2
" " (..



كيف تنظم وتوزع؟

تحت أي شروط تعمل ويكون لها شرعية أو يتم تحجيمها والسيطرة عليها؟¹

لذلك فإن تعريفنا للسياسة هو :

"القوة وتوزيعها بين الأطراف"

ونورد مقولة لازويل: "إننا حينما نتحدث عن علم السياسة إنما نحن بصدد الحديث عن علم القوة أو

القدرة"².

أما القوة فنعني بها: قدرة الطرف (أ) على فرض إرادته على الطرف (ب).

ولذلك فالقوة التي لا تتمكن من فرض إرادة ليست إلا قوة متوهمة.

ويمكن التعبير عنها بعبارة أخرى "ما الذي يستطيع الطرف (أ) أن يفعله إذا غضب"³.

¹ Leiserson, Avery. *Parties and Politics: An Institutional and Behavioral Approach*. 1st ed. New York: Knopf, 1958.

² Lasswell, H, & N.Listes, *Language of Politics: Studies in Quantitative Semantics*, George W. Stewart Publisher Inc. N. Y. 1949.

³ مفهوم "القوة" من المفاهيم المهمة التي لا بد أن يحيط بها الفاعل السياسي علماً، فمصطلح "القوة" مصطلح مركزي في الظاهرة الاجتماعية، بالضبط مثلما يعد مصطلح "الطاقة" مصطلح مركزي في العلوم التطبيقية، وهو لا يقل في أهميته وعمقه وتعقيده عن فكرة الطاقة في العلوم التطبيقية. ومن ثم فلا بد للفاعل السياسي من قراءة المزيد عن فكرة القوة، خاصة وأن هناك الكثير من الأبحاث والدراسات التي تعرضت لمصطلح "القوة" للشرح والتحليل، ومن الكتب التي يمكن الرجوع إليها:

- Arendt, Hannah (1995): *Macht und Gewalt*, 10. Auflage, München, Piper.
- Cartwright, Dorwin (1959): *Studies in Social Power*, Ann Arbor, MI, University of Michigan.
- Nowak, Leszek (1991): *Power and Civil Society. Toward a Dynamic Theory of Real Socialism*. Translated by Krzysztof Sawala, New York, Greenwood Press.
- Bernd, Simon (2007): *Macht. zwischen aktiver Gestaltung und Missbrauch*, Wien, Göttingen.
- Gostmann, Peter (2007): *Macht und Herrschaft. Zur Revision zweier soziologischer Grundbegriffe*, 1. Auflage, Vs Verlag.
- Breuer, Stefan (1991): *Max Webers Herrschaftssoziologie*, Campus Verlag GmbH.

مثال



يتضح من هذه الحالة أن الحكومة - والتي قلنا أنها الأداة التي تمارس السلطة في الدولة - قد

اتخذت مجموعة من القرارات عند ظهور الأزمة التي طالت الجمهور وهددت أمن البلاد:

1. قرار التفاوض مع المعارضة.

2. إعلان حالة الطوارئ.

3. أعطت الجيش صلاحيات والأمن صلاحيات واسعة.

4. ركزت القرار في يد الرئيس.

5. بدأت الاتصالات بالقوى الاجتماعية.



يمكن تحليل الوضع السياسي في هذه الحالة في سياق تعريفات السياسة كالتالي:

- فن إدارة الدولة: فقد غيرت الحكومة هنا من استراتيجياتها وشكلها لمواجهة الوضع الجديد بإعادة التنظيم وتوزيع الصلاحيات، فحصة الجيش والرئيس، وحصة المعارضة، وكذلك حصة القوى الاجتماعية قد تغيرت، بإعلان حالة الطوارئ يعني إعادة توزيع القوة داخل أجهزة الدولة لتتمكن من مواجهة موجة الاضطرابات، وهكذا تم تركيز القوة في مؤسستي الرئاسة والجيش عبر إعطائهما صلاحيات واسعة. وهنا تقوم الحكومة بتوزيع القوة بين الأطراف المختلفة بما يناسب الوضع الذي تواجهه.

وهذا الأمر تقديري يخضع لمهارة ونظرة صانع القرار للوضع والزمان والمكان والظروف، وبالتالي ليس خياراً صالحاً لكل المواقف، ومن هنا نفهم تعريف القائلين بأن السياسة هي "فن إدارة الدولة" والإدارة هنا بمعنى التحكم والضبط.

ويمكن التمثيل بصورة عملية لما حدث من تغيرات في النظام الأمريكي العريق في ديمقراطيته بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث أعطى الرئيس صلاحيات ونزع صلاحيات، فنزعت صلاحيات من مجلس الشيوخ والكونجرس، وأعطيت صلاحيات إضافية لأجهزة الأمن، وبالتالي أعيد توزيع القوة لمواجهة الوضع الجديد، وليس من الغرابة أنه إذا استقرت الأوضاع سيعاد توزيع القوى مرة أخرى، فالعملية السياسية هي فن إدارة الدولة من خلال إعادة توزيع القوة.

- فن القوة وتوزيعها بين الأطراف: ينطبق عليها ما قيل في فن إدارة الدولة. لكن القوة هنا يمكن النظر إليها من زاويتين: الأولى القانونية أو السلطة، والثانية هي المعنوية أو النفوذ، وعلى الفاعل السياسي أن

يميز بين الزاويتين، فالسلطة حق مكتسب عبر الإطار القانوني، فيخولها القانون حق ممارسة الإكراه وفق توافق شعبي، يلزم المجتمع باحترام قراراتها، ومعارضتها وفق آليات يحددها القانون تضمن في النهاية استقرار المجتمع.

أما دوائر النفوذ فليست مغطاة بإطار قانوني، لكنها تكون فعالة نتيجة قوتها الأخلاقية مثل رجال الدين، أو القوة المادية الحقيقية أو المتوهمة والتي تجعل الأطراف الأخرى تستجيب لمطالب الطرف صاحب النفوذ رغم عدم وجود سلطة قانونية مخولة له. مثل نفوذ رجال الأعمال والشركات العابرة للقارات والتي تسعى الدول لاستجلاب رضاها لإنعاش الحالة الاقتصادية.

وهنا يأتي دور حساب القوة وموازن معايرتها لرجل لفاعلية رجل السياسة، وقدرته على اتخاذ القرارات، وفي غياب حساب أوراق القوة التي يتمتع بها أفراد اللعبة تصبح العملية السياسية مقامرة أكثر منها حساب مخاطر يخضع في الغالب لقواعد علمية.

- فن التنازلات المتبادلة: فنتيجة لعجز كلٍ من المعارضة أو الحكومة عن حسم الصراع نتيجة توازن ميزان القوى بينهما لجأ الطرفان إلى المفاوضات ليتم التوصل لحلٍ ما عبر التنازلات التي يقدمها كلا الطرفين بناءً على القوة التي يمتلكانها. وهكذا بدأت الحكومة في الاتصال بالقوى المختلفة في محاولة منها لزيادة القوة التفاوضية التي تمتلكها وتجريد المعارضة من قوتها عبر كسب تأييد بعضها وتحييد البعض الآخر.

وإذا أخذنا المقاومة في العراق والولايات المتحدة الأمريكية وإيران كمثال حي على ذلك، سنلاحظ أن الولايات المتحدة اضطرت للتعاطي المباشر مع المقاومة وإيران كلاعب إقليمي، بعد أن كانت في البداية

ترفض التعامل معهما رفضاً قاطعاً في البداية لحظة القوة الأمريكية المطلقة، فاتجهت الأمور إلى إمكانية التفاوض، ثم إلى التفاوض المحدود، وبالتدريج يتسع هذا الهامش. وقد يتم التفاوض بشكل مباشر أو عبر وسطاء، إلا أن الفكرة الأساسية هي البدء في تقديم التنازلات لتسوية الصراعات.

- فن الممكن: حيث لم يتعامل طرفا الصراع مع الوضع بناءً على أحلامهما أو عما ينبغي أن يكون؛ ولكن بما يمتلكانه فعلاً من أدوات القوة.

فعادة ما يسعى كل طرف ليحصل على أكبر قدر من المكاسب باستخدام أفضل أوراق القوة التي يمتلكها، وفن الممكن يضيف على ما سبق من تعريفات أن اللاعب السياسي يختلف في سلوكه عن اللاعب الأيديولوجي من حيث تحركه في إطار حسابات القوة والممكنات من الأهداف، بينما يجنح اللاعب الأيديولوجي في الغالب إلى تجاوز إمكانيات الواقع مثلما فعل هتلر في حركته الأيديولوجية لتكوين الأمة الألمانية رغم أنف الممكن، فدمر نفسه وحلمه.

القاعدة (4)

أدوات الممارسة السياسية

القوة الصلبة **Hard - Power**

القوة الناعمة **Soft - Power**

"لو أن بيني وبين الناس شعرة ما انقطعت إن هم شدوها أرختها، وإن
أرخوها شددتها" معاوية ابن أبي سفيان

(4)



.6

أدوات الممارسة السياسية:

القوة الناعمة Soft - Power

تهدف إلى كسب القلوب والعقول ويندرج تحتها الدبلوماسية والإعلام والدعاية السياسية والتعامل المباشر

وغير المباشر.

القوة الصلبة Hard – Power

تهدف إلى إخضاع العدو، وكسر إرادته، ويندرج تحتها المال والمنصب والمنح والمعونات والتسهيلات المختلفة. وكذلك المنع مثل أنواع الحصار الاقتصادي، ويدخل فيها كذلك استخدام العنف المادي؛ أي الجيش والشرطة وآليات العنف المتنوعة. □

لذلك عندما نتكلم عن السياسة فإننا نتحدث عن:

1. ماذا أمتلك من أدوات؟

2. ماذا أريد؟

3. ماذا يمتلك الطرف الآخر؟

4. ماذا يريد؟

وبناء على الإجابات يتم العمل السياسي.

مثال

ما هي القوة وكيف توزع؟

()

1988

1999

!! "

(i) "لقد استخدمت المجموعة الانقلابية الحاكمة إعادة تركيب المجتمع بحيث تعيد توزيع القوة فيه لصالحها":

فركزت القوة في:

- مجلس قيادة الثورة ورئيس الدولة (عبر تغيير الدستور).

- جهازى الأمن والشرطة.



- الجهاز الإعلامي (باستخدام القوة المادية المتمثلة في المال والمنصب).

- خزانة الدولة (عبر تأمين المؤسسات الخاصة).

ونزعت القوة من:

- البرلمان والمجالس المحلية (عبر التغييرات الدستورية).

- كبار التجار والمستثمرين (عبر تأمين شركاتهم).

- الإعلام المستقل (عبر تصعيد المتفاعلين ودفع مبالغ طائلة للصحفيين).

- مؤسسات المجتمع المدني (عبر القوانين الجديدة والقمع والمصادرة).

ii) "لقد استخدمت الدولة نوعي القوة":

- القوة الناعمة والمتمثلة في الجهاز الإعلامي وما يبثه من رسائل موجهة.

- القوة الصلبة والمتمثلة في الهبات المالية والمناصب العليا، والقمع والتهديد والإبعاد والسجن

والتعذيب.

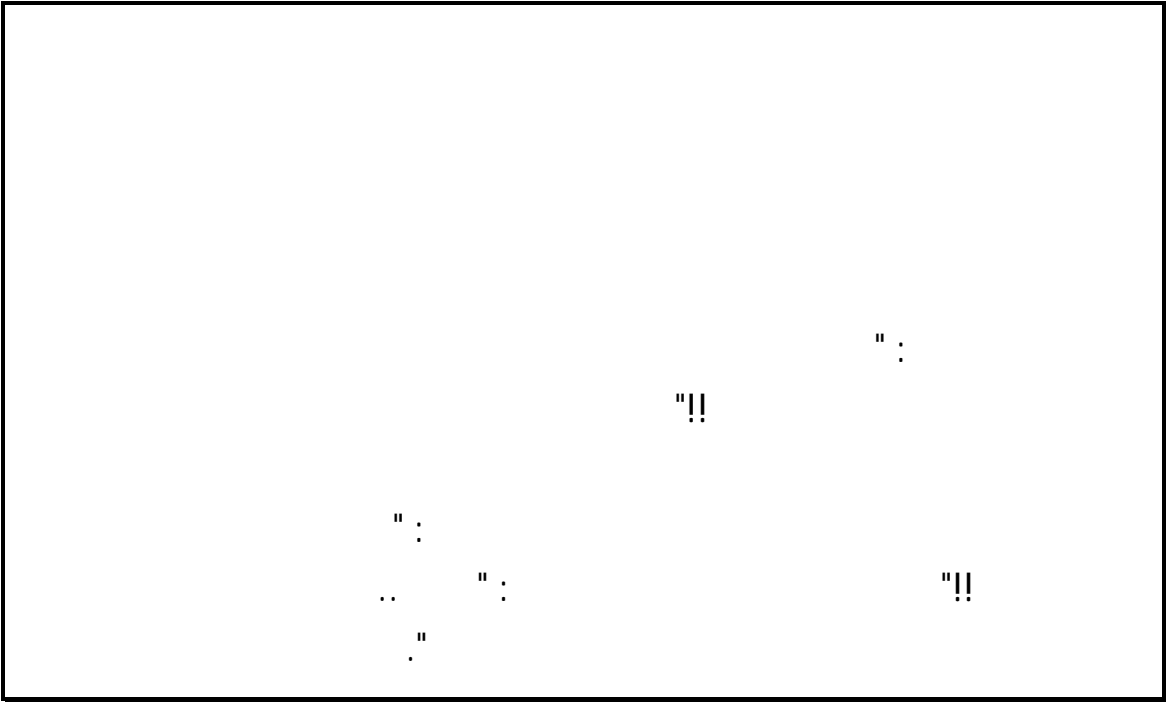
iii) "القوة هي قدرة طرف من الأطراف على فرض إرادته على بقية الأطراف":

حيث استطاع النظام الحاكم أن يفرض إرادته - عبر استخدام أدوات القوة - على الشعب ومؤسساته

المدنية والاقتصادية والإعلامية، وحتى على مؤسسات الدولة التشريعية والخدمية.

مثال

وزن الفاعل السياسي في قوته



حين يوزن أي فاعل سياسي فإنما يوزن بـمعيار قوته عند التعاطي معه، سواءً كانت هذه القوة حقيقية أو

موهومة لحاضره أو لمستقبله، فبيت القصيد في هذه الحالة أنه لا حب يدني ولا بغض يبعد؛ بل هو ميزان

القوة، فلو لم يكن لدى سيد تميم هذه القوة لما أدناه معاوية، ولكنها السياسة وموازينها.

الخلاصة

تنتهي الخلاصة حول طبيعة السياسة إلى معنى جوهري واحد: ألا وهو القوة؛ بمعنى قدرة الأطراف على الحصول على حصص تساوي مقدار قوتهم وقدرتهم على فرض مطالبهم على الأطراف الأخرى، ويدخل في ميزان القوة دهاء اللاعب السياسي وحكته بتحويل نقاط القوة عنده إلى نتائج، ونقاط ضعف خصمه إلى فرص.

ومن هنا ندرك أن قوة اللاعب السياسي هي الميزان الذي يعتبر عند الفعل السياسي، ولذلك يجب أن يعرف اللاعب السياسي أدوات القوة وما يندرج تحتها، وبالتالي يستطيع تقويم المواقف المختلفة بدقة، واتخاذ القرارات، واستخدام أدواته لتحقيق أهدافه.

إن أهم واجب للقائد السياسي أن يزيد من أوراق قوته باستمرار حتى يمنع طغيان الآخر، فهذا هو الضمان الوحيد للعدل في العملية السياسية.

وانطلاقاً من هذا المفهوم يمكننا أن نفهم تعريف اليونسكو للسياسة في قاموس العلوم الاجتماعية الذي أشرفت عليه: "السياسة هي ممارسة الأعمال الإنسانية التي تسوي أو تدعم وتتابع الصراع العام وبين مصالح الجماعات الخاصة والتي تشتمل دائماً على استعمال القوة أو السعي إليها"¹.

¹ Dictionary of the social sciences (U _ N _ E _ S _ C _ O) P151.



فكل من يقوم بعمل - سواء لحل وتسوية الصراع بين الصالح العام وبين مصلحة الجماعات الخاصة أو لتأجيج الصراع، وسواء كان حزباً أو طائفةً أو طبقةً أو عرقاً أو غير ذلك - فهو يمارس السياسة، وكل هذه الأطراف تستخدم القوة وتسعى لامتلاكها لتمكن من تحقيق أهدافها.

**القسم الثاني: قواعد
أساسية للفاعل السياسي**

. :
. :
. :

ماهية الفاعل السياسي:

هو كل بنية أو مؤسسة أو شخص معنوي أو طبيعي يملك تأثيراً معتبراً أو فعلاً في القرارات السياسية، إنشاءً أو تعديلاً أو إلغاءً¹ أي أن الفاعل السياسي ليس "رجل السياسة" فقط

رجل الدولة Stats Man

لا يعد الحديث عن رجل الدولة Stats Man ونمط تفكيره من نافلة القول، فرجل الدولة هو الذي يتخذ القرارات، فيترتب عليها إنجازات عظيمة أو انكسارات كارثية، فهو فاعل سياسي بامتياز..

"ولا تعتمد القدرة أو الكفاءة السياسية فقط على المواصفات الشخصية والاستعداد النفسي، بل هناك عدة أمور أساسية تؤثر في رجل السياسة، وللتعليم والتدريب السياسي المحترف أثر كبير، وهذا التدريب ليس نتاج البرامج التدريبية فحسب، بل هو نتاج عدة عوامل نذكر من أهمها:

- البيئة التي نشأ فيها رجل السياسة. ومستوى الثقافة المتوفرة فيها، ومدى الاحتكاك بشرائح المجتمع المختلفة، والأنماط القيادية المتوفرة فيها التي تمثل للقائد الجديد نماذج يستفاد منها.

1

(/ / /)

()

- آلية تصعيد الكوادر السياسية في المجتمع. فهي تختلف في النظم الوراثية عن الديكتاتورية عن العسكرية عن الديمقراطية التي عادة ما تفرز قادتها من الأحزاب السياسية والاتحادات الطلابية.
- طبيعة المجموعة المحيطة برجل السياسة والتي يكتشف رجل السياسة بينها شخصيته السياسية، حيث يؤثر نمط تفكيرها وثقافتها في سلوك رجل السياسة.
- السياق التاريخي لظهور رجل السياسة (الزمان - المكان - الموقف - الفرصة) "□

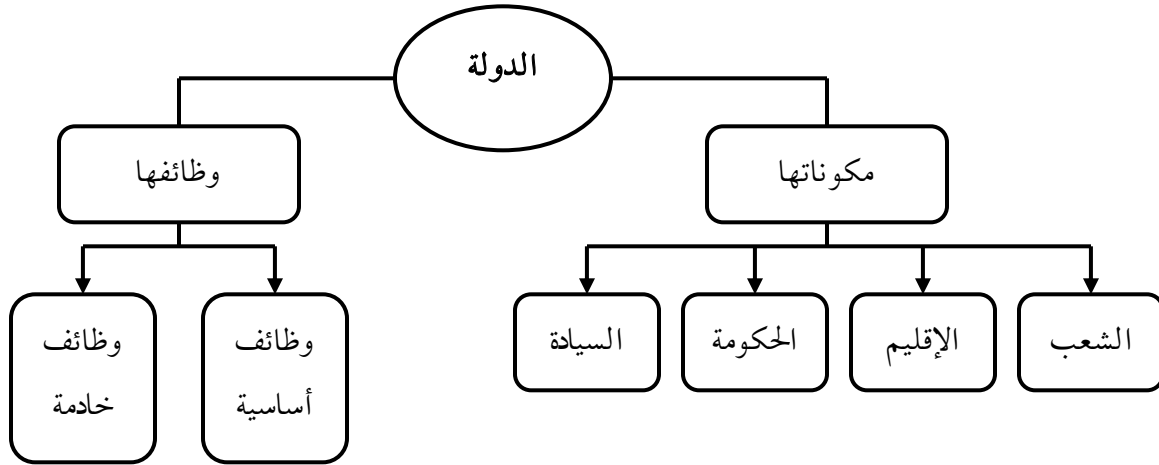
¹ Lasswell, H, & N.Listes, Language of Politics: Studies in Quantitative Semantics, George W. Stewart Publisher Inc. N. Y. 1949.

من الكتب المهمة التي تناولت فكرة السياسة كوظيفة ومن ثم تناولت مواصفات رجل السياسة والفاعل السياسي كتاب ماكس فيبر Weber, Max (1919): Politik als Beruf. Gekürzte Fassung, in: Münkler, Herfried (Hg.) (2002): Politisches Denken im 20. Jahrhundert. Ein Lesebuch, München, Piper. (especcailly p. 22-34).



القاعدة (1)
تعريف الدولة

(1)



.7

أغلب الناس لهم إدراك عام بأن الدولة هي إقليم ما يسكنه مجموعة من الناس الذين ارتبطوا بهذا الإقليم معنوياً ومادياً. ورغم هذا الإدراك العام بما تعنيه الدولة لدى عامة الناس فإن علماء السياسة اختلفوا فيما بينهم في تعريفها حتى بلغت تعريفات الدولة 145 تعريفاً¹، ويمكن تعريف الدولة بأنها "كيان سياسي وقانوني منظم يتمثل في مجموعة من الأفراد الذين يقيمون داخل حدود معينة وتنظم شئونهم سلطة تتمتع بحق استخدام القوة".

¹ Ibid., p. 107

المكونات الرئيسية للدولة

تتكون الدولة من أربعة عناصر أساسية هي:

1. الشعب:

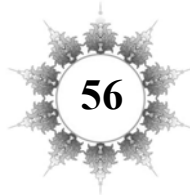
إن تجمع مجموعة من الأفراد بصفة مستقرة هو أساس الدولة، إذ لا يمكننا أن نتصور وجود دولة بدون هذا التجمع المستقر - قل عدده أو كثر، وأهم ما يجب معرفته عند دراسة سكان أي دولة هو البحث في درجة تجانسهم وتماسكهم، والعناصر الرئيسية لتحديد درجة تجانس السكان هي الثقافة والدين والعنصر واللغة.

2. الإقليم:

وهو الرقعة الجغرافية - كبرت مساحتها أو صغرت - أو الأرض التي يستقر عليها الشعب بصورة دائمة، ويتعدى مفهوم إقليم الدولة الياسة إلى المياه الإقليمية والفضاء الإقليمي للدولة. وللإقليم أو الموضع الجغرافي تأثير كبير على سياسة الدولة، حتى ذهب البعض إلى أن أنماط الأنظمة السياسية تحددها تضاريس الإقليم؛ بل ويرى البعض أن العوامل الجغرافية هي التي تتحكم في مجرى التاريخ.

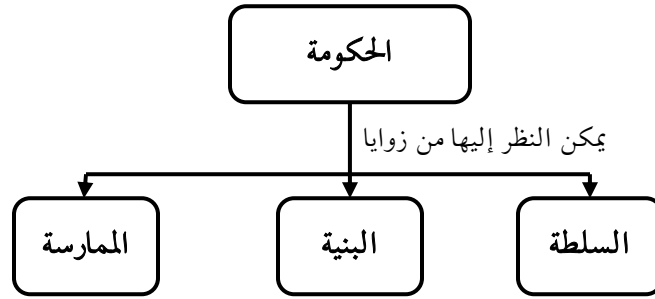
3. الحكومة:

هي الجهة التي تتخذ القرارات في الإقليم، ويمكننا تعريف الحكومة بأنها السلطة التي تمارس السيادة في الدولة لحفظ النظام وتنظيم الأمور داخلياً وخارجياً، وهي تمارس هذه السيادة من خلال أجهزة



قواعد في الممارسة السياسية

ومؤسسات الحكم في الدولة التي تقوم بأعمال التشريع والتنفيذ والقضاء - في أوسع وأشمل معانيها - أو من خلال السلطة التنفيذية في أضيق المعاني. هذا وتعد الحكومة هي المسئولة عن طريقة اتخاذ القرارات داخل أجهزة ومؤسسات الدولة وتنظيم العلاقات بين التشريع والتنفيذ والقضاء في إطار الدستور. وهكذا يمكننا القول أن الحكومة يمكن النظر إليها من خلال تمثيلها لسلطة الدولة أو من خلال بنيتها (الأجهزة والمؤسسات الحكومية) أو من خلال ممارستها (طريقة اتخاذ القرارات). أما مفهوم السلطة فهو غالباً موضع اتفاق عام⁸، وأما مفهومي البنية والممارسة فيختلفان من دولة لأخرى باختلاف الأنظمة السياسية القائمة فيها.



.8

Influence

Authority

power

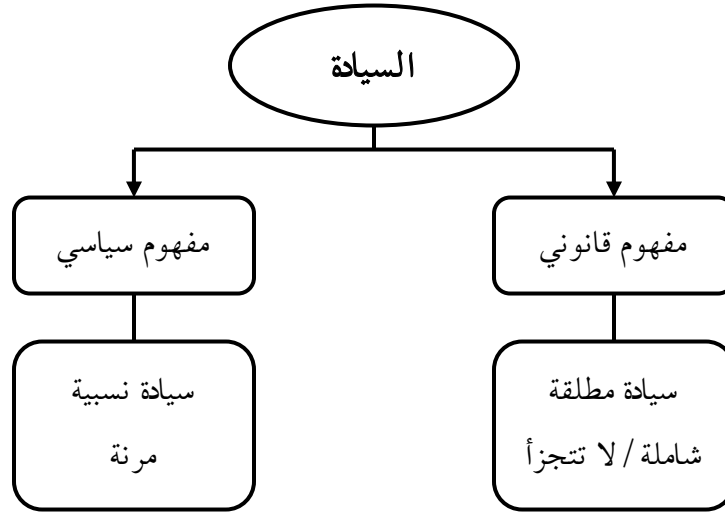
1



4. السيادة:

وهي تعني امتلاك الدولة سلطة الهيمنة الداخلية على إقليمها وأفرادها، واستقلالها عن السيطرة الخارجية، وتتجسد الأولى في قوة وإرادة سلطة الدولة داخلياً وتتجسد الثانية في الاستقلال عن الدول الأخرى وعدم الخضوع لها.

وللسيادة مفهومان، مفهوم قانوني يعطي الدولة حق السيادة على أفراد محددين (الشعب) وعلى مساحة محددة من الأرض (الإقليم)، وفي هذا المفهوم تكون السيادة كاملة وغير منقوصة إلا فيما ندر. أما المفهوم الثاني فهو مفهوم سياسي - واقعي - وفيه تكون السيادة منقوصة بدرجة من الدرجات، حيث تقيد سيادة الدولة بالظروف والقوى التي لا يمكن السيطرة عليها، ففي المفهوم السياسي يمكننا القول بأنه ليس هناك سيادة مطلقة تامة للدولة من الناحية الفعلية سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي.



فعلى سبيل المثال تحتفظ الدولة الموجودة تحت الاحتلال بشخصيتها القانونية كدولة موجودة على الخريطة، لكنها تفقد سيادتها القانونية والسياسية، حيث تنتهي السيادة القانونية بوجود الاحتلال، وتصبح دولة الاحتلال مسؤولة قانوناً عنها. أي أن الدولة تحت الاحتلال موجودة قانونياً، لكنها تفتقد السيادة القانونية والسياسية.

وحتى في الدول التي تحكمها أنظمة ديكتاتورية فإن السيادة ليست مطلقة، إذ تقيد الدولة في ممارساتها الخارجية بضغط الدول المجاورة أو القوى المعادية لها، وتقيد في ممارساتها الداخلية بالحد الذي لو تجاوزته قد يتولد انفجار شعبي.

5- الاعتراف

هناك من يضيف عنصر الاعتراف بالدولة من الدول الأخرى خاصة إذا كانت "الدولة" - وليس الحكومة - في حالة النشأة، وهناك جدل سياسي حول طبيعة الاعتراف، هل هو كاشف عن وجود الدولة أو هو منشيء لها، ورأينا أنه كاشف فقط.

وظائف الدولة

لم تنشأ الدولة كنتيجة حتمية ملازمة لوجود الإنسان، وإنما استجابةً لتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فلقد نشأت الدولة لتأمين الحماية وتنظيم علاقة الفرد بالجماعة بشكل يضمن استمرار رفاهية وتنمية الجماعة، وبالتالي فإن الدولة ليست غاية وإنما هي وسيلة لتحقيق الأمن والتنمية. وهنا يأتي تساؤل مهم، ألا وهو: ما هي الوظائف التي يناط بالدولة القيام بها لتتمكن من تحقيق أهدافها؟

ويمكننا تقسيم وظائف الدولة إلى نوعين اثنين:

1. الوظائف الوجودية الأساسية:

وتعرف بأنها الأعمال الضرورية لبقاء الدولة، والتي يجب أن تقوم بها بنفسها لضمان وجودها واستمرارها. وتكون الأولوية هنا للبقاء أو الوجود. فكل كائن حي أو نظام قائم يحرص أولاً على بقائه أو وجوده. وتشمل هذه الوظائف:

الوظيفة العسكرية

- تأسيس قوات عسكرية لحماية الأفراد من الاعتداءات الخارجية والدفاع عن مصالح الدولة.

الوظيفة الأمنية

- تشكيل قوات أمنية لحفظ الأمن والنظام في الداخل.

الوظيفة القضائية

- إيجاد جهاز قضائي للفصل في المنازعات التي تنشأ بين الأفراد.

الوظيفة الخارجية

- رعاية العلاقات الخارجية مع الدول والقوى الأخرى.

الوظيفة المالية

- تمويل مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية والمدنية.

2- وظائف الاستقرار (الوظائف الخادمة)

وتعرف بأنها الأعمال التي تحقق الاستقرار. فهذا الكيان الذي ضمن وجوده وبقائه في المرحلة الأولى يسعى الآن إلى الاستقرار. فتأمين الوجود والبقاء قد لا يعني استقرار النظام. لذا فهو يسعى إلى تعديل أوضاعه لإيجاد حالة من الاستقرار.

تشمل الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي، وبناء الطرق والجسور والمطارات والقنوات المائية، وتمديد المياه والكهرباء والصرف الصحي، والاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد، والخطوط الحديدية، وتنظيم الصناعة والزراعة والتجارة والتعدين وغيرها. والتي يؤدي القيام بها إلى استقرار المجتمع واستمرار الحياة بالإضافة إلى تكييف العلاقات مع المجتمع الدولي.

3- وظائف التطوير والتنمية والرفاه



وهنا تكون أولوية الدولة والمجتمع هو تحقيق التطوير، والبناء، وتقديم النموذج. وأهم الوظائف في

هذا الإطار:

الوظيفة التنموية: التي تعني تطوير المجتمع ورفع ظروف ومستويات معيشة أفراده - ليس فقط اقتصادياً -

وإنما ما يطلق عليه " نوعية الحياة"، بحيث يصل المجتمع إلى تحقيق الرضا والسعادة.

الوظيفة التوزيعية: بحيث يتم توزيع ثمار الوظيفة السابقة (التنموية) بالعدل بين التكوينات المجتمعية

المختلفة كل حسب إسهامه في العملية التنموية، وقدراته، ومهاراته، ومسئوليته، فالعدالة هي القيمة

الحاكمة لممارسة هذه الوظيفة، وليس "المساواة" الحسابية.

الوظيفة الجزائية: وهي تختلط مع الوظيفة السابقة، وترتبط بالإطار القانوني للدولة، وعنصر الجزاء (بشقيه

العقاب والثواب) بالغ الأهمية في هذا النوع من الوظائف، وهي الإطار المحيط بجميع الوظائف.

القيام بالوظائف: سلم الأولويات في الظروف العادية والاستثنائية

وسنلاحظ أن هذه الأولويات تنعكس عملياً على سلم أهداف الفاعل السياسي، فبالرغم من احتياج

الدولة بصفة عامة إلى الوجود والاستقرار والتنمية، إلا أنها تقدم أحدها على الآخر بحسب الحاجة، فعندما

يهدد وجودها بتلويح قوى خارجية بالاعتداء عليها فإنها تصحي بالاستقرار والنمو، فتركز الميزانية وتحشد

موارد الدولة -على سبيل المثال- في ضمان جاهزية الجيش، فيتأثر مشروع التنمية، نظراً لتقليص ميزانية

الدولة المخصصة لمجالات التعليم والصحة والعمران الخ.

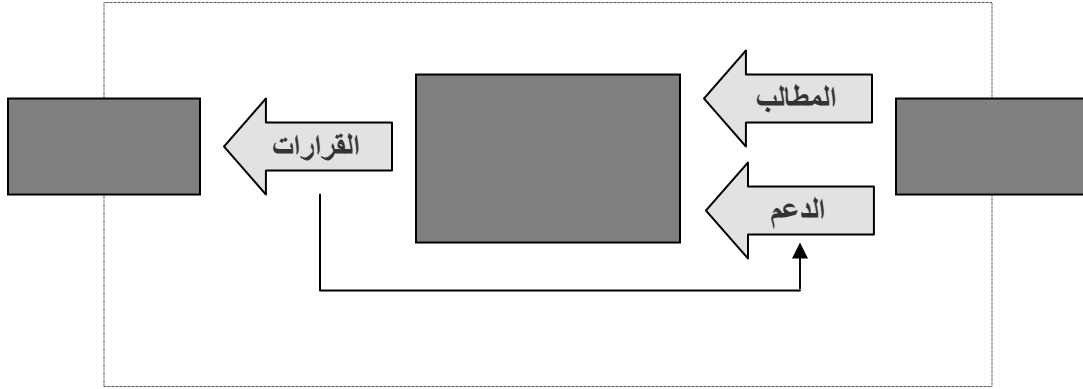
فيرى المتطرفون من دعة الفردية أن دور الدولة - في إطار الوظائف الخدمية - يقتصر على حماية الحياة والحرية والممتلكات الخاصة، أما بقية الخدمات فيجب أن تتولى المؤسسات الخاصة القيام بها، بينما يرى المتطرفون من دعة الجماعية أن الدولة ينبغي أن تقوم بكل هذه الخدمات وأن تسيطر سيطرة تامة على كل الخدمات دون مشاركة من القطاع الخاص، أما دعة الوسطية فلا يرون بأساً من قيام الأفراد ببعض الوظائف الخدمية ولكنهم يؤكدون على ضرورة إشراف الدولة على تقديم هذه الخدمات خاصة في مجالي الصحة والتعليم، بالإضافة إلى تقديم الدولة لبعض الخدمات غير الربحية التي لن ينجزها الأفراد كإنشاء محطات توليد الطاقة أو بناء المطارات والموانئ وسكك الحديد، بالإضافة إلى القطاعات الاستراتيجية التي يحسن أن تملكها الدولة أو تشرف عليها كقطاعات الطاقة والصناعات الثقيلة وغيرها. □

¹ لقراءة المزيد عن دور الدولة في الممارسة السياسية يمكن الرجوع إلى:

Rotermundt, Rainer (1997): Staat und Politik, 1. Auflage, Münster, Westfälisches Dampfboot.

القاعدة (2)
النظام السياسي

(2)



.10

يعد نموذج إيستون¹ من أفضل وأبسط النماذج² الأولية الشارحة لطبيعة عمل النظام السياسي، ويقوم هذا النموذج على أنّ العنصر الأكبر المؤثر في استقرار الحكومة هو "الجمهور"³ الذي يترجم ما يفكر فيه إلى مطالب تعبر عن حاجاته ودرجة رضا عن طريق الأقوال والأفعال. هذه الطلبات تستقبل في النظام السياسي عبر الأحزاب السياسية أو مؤسسات المجتمع المدني وتشذب وتقدم للحكومة، تستقبل

1

Easton, David (1965): A Systems Analysis of Political Life, New York, S. 32.

2

3



الحكومة هذه المدخلات وتتفاعل معها لتخرج بقرارات وسياسات داخلية وخارجية تنعكس على الجمهور[□] فتعدل سلباً أو إيجاباً في مطالبه ودرجة تأييده ثم تستمر العملية. وبالتالي يبدو النظام قادراً على الاستمرار بقدر تعديله في القرارات والسياسات للحصول على حد أدنى من القبول "الشرعية" لدى الجمهور. أي أن الوظيفة الرئيسية للحكومة هي "إتخاذ القرارات"، وهذه "القرارات" أما أن تكون رشيدة ولصالح الناس فيصبح هناك رضى شعبي، أو تكون قرارات غير رشيدة وضد مصالح الناس فيصبح هناك سخط عام والسخط العام هذا يأخذ أشكالاً متنوعة منها:

- التمللمل: فهو تحت السطح، تهمس الناس لبعضها البعض.
- ردود الأفعال البسيطة: في شكل كتابات واعمال محدودة متناثرة.
- الأعمال الظاهرة: فتنتشر إضرابات وأشكال من العصيان للدولة تأخذ شكل اكثر اتساعاً وتنظيماً.
- الثورة: أعلى درجات السخط وهي خروج كتلة جماهيرية مؤثرة إلى الشارع بمطالب جذرية .



القاعدة (3)
ثقافة رجل السياسة

(3)

يحتاج رجل السياسة الناجح إلى أن يمتلك وعاءً معرفياً عميقاً، ليس فقط بمعرفة الأحداث وامتلاك ذاكرة تاريخية قوية عن القضية التي يعمل من أجلها وما يرتبط بها، لكنه بحاجة كذلك إلى وعاء معرفي متسع من العلوم التي تساعد على اتخاذ القرار الرشيد. وسنركز هنا على بعض الضروريات وليس كل ما يجب أن يتعرف عليه رجال السياسة.

(أ) جوهر العملية السياسية: فرجل السياسة بحاجة أولاً إلى معرفة " لب العملية السياسية "، وهو "ممارسة القوة والسلطة والنفوذ"، والإلمام بالقواعد التي تقوم عليها، والتعرف على كيفية التعامل مع أدوات القوة، بالإضافة إلى العلوم التي تشكل أدوات للفاعل السياسي كالدعاية السياسية والتخطيط الاستراتيجي.

(ب) الاقتصاد الكلي: ويحتاج أن تكون له خلفية صلبة في الاقتصاد، خاصة " الاقتصاد الكبير Macro Economy"، فيعرف كيف تدار عجلة الاقتصاد العالمي، وكيف توزع الثروات في العالم، وما هي دورة رأس المال العالمي، وما هي علاقتها بالاقتصاد المحلي، وطريقة وآلية حركة رأس المال والقوى المتحكمة فيه؟

فالقرار السياسي ينعكس مباشرة على الاقتصاد، والقرار الاقتصادي ينعكس على السياسة، فبينهما ترابط كبير، ودخول رجل السياسة معترك الفعل السياسي متسلحاً بخلفية اقتصادية قوية يجنبه الفشل السياسي؛

خاصة عندما تكون القضية التي يعمل من أجلها مشتبكة مع نظام عالمي وتحتاج إلى إدراك هذا الواقع العالمي قبل اتخاذ القرارات الجزئية.

(ج) سيكولوجية الجماهير: فالجمهور (في الغالب) هو محط نظر رجل السياسة، والدراية بخصائص الجمهور، والعقلية التي يعمل بها رجل الشارع يجنب الكثير من الكوارث السياسية، لأن السياسة في الأخير هي التحكم في الكتلة البشرية الموجودة، سواء كان رجل السياسة في موقع المعارضة أو السلطة، فإذا لم يتعرف على قواعد العمل مع الجمهور العام، فمن الممكن أن توجه له الضربات تلو الضربات، ثم يتساءل.. لماذا خسرت؟! وقد يوجه اللعنات إلى الجمهور، بينما هو لم يحدد ما الذي يريده من الجمهور وكيف سيقنع الجمهور بعمل ما يريد، حتى يتحرك الجمهور معه لتحقيق ما يريد

لذلك من أهم ما يجب معرفته كيف تقوم الجماهير بالثورات؟ وكيف تحدث التحولات الاجتماعية؟ وما معجلاتها؟ وما كوابحها؟ وكيف يتحرك الجمهور الثائر؟ لأن أسوأ كابوس لأي نظام قوة (النظام السياسي في أي مجتمع) أن تقوم ضده ثورة شعبية، عندها ينطلق عقل الجماهير، ومواضيع الطبقات ومواضيع الحراك الاجتماعي والتصعيد الطبقي ويزود علم الاجتماع رجل السياسة بكثير من المفردات الهامة للتعبير السياسي والمفاهيم المشتبكة مع علم السياسة .

(د) ثقافة المجتمع: أهم ما يميز رجل السياسة إلمامه بثقافة المجتمع الذي يعيش فيه، فإن كان في مجتمع فيه أعراق أو مذاهب أو ديانات أو افكار مختلفة فعليه أن يدرس هذه العرقيات والمذاهب والديانات والأفكار ويتعرف على الارث الثقافي في المجتمع حتى يحسن توجيه الخطاب له والتعامل معه .

(هـ) الظواهر العالمية: فالظواهر العالمية مؤثرة جداً في إتخاذ القرار على المستوى القطري وحتى المستوى الحزبي، فعندما كانت ظاهرة القطبين (صراع الرأسمالية والشيوعية) موجودة؛ كانت قابلية تحرر الدول أكبر، لوجود خيارات أخرى، كعدم الانحياز مثلاً، أو اللعب على التناقض الموجود بين القطبين، أما في زمن القطب الواحد أصبح التحدي أكبر أمام حركات التحرر، وعندما ظهر موضوع "صراع الحضارات"، وبرز المحافظون الجدد كظاهرة عالمية مؤثرة من خلال سيطرتهم على الادارة الامريكية ودجمهم الرؤية الدينية المسيحية مع السياسة الدولية أصبح العالم أمام تحدي جديد لا يقل عن ظاهرة الارهاب بسبب الامكانيات التي يحتكم إليها هذا الفريق.

ويرصد رجل السياسة الوقت المناسب للتحرك، ويختار الخطاب الضروري لهذه المرحلة أو تلك، فحساباته مبنية أيضاً على المحيط العالمي الذي تتحرك فيه الأفكار، فهو لا يتحرك في فراغات، فالظواهر العالمية مؤثرة ورجل السياسة يحسب كيف يزن أموره من خلال الظواهر العالمية بشكل ذكي.

كما يحتاج رجل الدولة أن يتسلح بعدد من المهارات مثل مهارات التفاوض والتخطيط الاستراتيجي والتحليل السياسي والاتصالات ... الخ وكلها مكملات لتوضيف المحتوى المعرفي لرجل السياسة .

القاعدة (4)

رجل السياسة بين المغامرة والمقاومة

(4)

لا يمكن توقع ممارسة سياسية تمتلك كل عناصر النجاح، فالفعل السياسي بالأساس فعل مغامر لكنه غير مقامر (مع احتمال حدوث ذلك أحياناً).
والمغامرة أو المقامرة مرتبطتان بعملية اتخاذ القرار □
فإن كان القرار منطقياً تم وفق أسس علمية وبحث في البدائل والخيارات تكون مغامرة، ولو لم تكن النتيجة حتمية، فعندما يخرج صقر قريش منفرداً ويدخل أسبانيا هناك نسبة مغامرة، وعندما يخرج الرسول (ص) في بدر ويقاثل هناك نسبة مغامرة، فرجل السياسة قادر على أن يغامر ولولا المغامرة لن ينجح، إنها القدرة على اتخاذ قرار عندما يكون الموقف فيه نسبة من الغموض فرجل السياسة يحسن التعامل مع الغموض النسبي الذي يحيط بكل موقف.

فالذي يصعد قمة جبل أفرست مغامر، لكنه أخذ حساباته المعقدة، وجهاز أدوات التعامل مع درجة الحرارة ونسبة الأوكسوجين، لكن هذا لا يضمن له النجاة بل يجعله على اتصال وثيق بعالم الأسباب،

Action Plan



أما المقامر فهو الذي يتحرك بعفوية دون تخطيط أو بقدر من التخطيط البسيط الذي لم يستوفي شروطه والقاعدة النبوية تقول "اعقلها وتوكل"، وهو لا يرمي الأمور على المعجزات والخوارق فالخوارق والكرامات لا يخطط لها وبالتالي لا بد من توفر الشروط الموضوعية للنصر ثم بعد ذلك يتم التحرك. فرجل السياسة مغامر، لأن السياسة لا تعرف الضمانات، إنما هناك مخاطر محسوبة، فنسبة النجاح قد تكون 60%، وهي أعلى من نسبة الفشل التي تمثل 40%.

القاعدة (5)

رجل السياسة بين حسن النية وفهم قواعد اللعبة

(5)

فالسياسة ليست لعبة النوايا الحسنة أو المبادئ السامية فحسب، إذ ليس بالضرورة أن ينتصر صاحب المبدأ، إنها أشبه بلعبة الشطرنج، يتدخل فيها عامل الذكاء والاستعداد والإلمام الجيد جداً بقواعد اللعبة، وهي أبعد ما تكون عن لعبة بالنرد، حيث يتمم اللاعب " يارب " ويرمي النرد راجياً تحقيق الفوز. وصاحب المبدأ الحق لن ينتصر إذا افتقد أدوات تحقيق النصر، إن العناية الإلهية تتدخل لنصرة الحق، لكنها لا تنحاز غالباً إلى أصحاب البطالة والسذاجة، " ليس بأمانكم ولا أمانى أهل الكتاب من يعمل سوءاً يجز به"، والقعود عن الإعداد سوء، والزهد في امتلاك أدوات الفعل السياسي سوء، وكل تقصير في فهم السياسة كما هي سوء يؤدي بصاحبه إلى الخسارة، وإن عظمت نيته، وخلص قلبه، وسما هدفه. فرغم إن الحسين رضوان الله عليه كان يمتلك النية الحسنة، إلا أن الهزيمة لحقته ومن معه، وقد "كتب العلامة ابن خلدون في مقدمته عن مقتل الشهيد الحسين رضي الله عنه في كربلاء، بيد أن الحسين ارتكب خطأ منهجياً في تقديره لاستعداد أتباعه في العراق وقوتهم، لكن ابن خلدون لم يغفل التنبيه على

أن ذلك "خطأ دينوي ، وليس دينيا" حسب تعبيره أي أنه قصور في الخطة والأداء ، وليس تقصيراً في الشرع والمبدأ."□

وكما أن مجموعة القراء كان فيها 15 من خيرة فقهاء الكوفة من أبرزهم سعيد بن جبير وعامر الشعبي، إلا أنها منيت بهزيمة ساحقة، وأزهقت أرواح طاهرة على يد الحجاج، فقتل منهم: "سعيد بن جبير" واعتذر الشعبي والحسن البصري فعفي عنهما. وعمد فقهاء المدينة إلى الإفتاء بتحريم الخروج على السلطان ولو كان ظلماً.

إن "حسن النوايا وحده لا يبني مجتمعاً، ولا يغير وجهة التاريخ"□



القاعدة (6)

الفاعل السياسي يرى العالم كما هو

(6)

ينطلق الفاعل السياسي من الواقع الذي يعيشه بهدف تغييره، لذلك ربما يكون مقبولاً أن يشرد في الحلم الذي يتمناه، لكن من غير المقبول أن يسيء تفسير الواقع الذي يعيشه، فيتهم خصمه بالغباء في حين أنه هو المسيطر، أو يتحدث عن أن فكرته إلى زوال، رغم أنه لا يملك أسباب إزالته، أو يرى أن كل ما يخالفه على خطأ، أو أن خصومه كتلة واحدة لا يجب الحديث مع أي منها.

هذه المبالغات يجب أن يجذر منها رجل السياسة، فهو ليس بصدد خداع نفسه ليرز أنه أفضل من الآخرين، لأن الملعب السياسي في النهاية سيكشف القدرات، ويبرز مدى التفوق. لذلك ينطلق رجل السياسة من علمية وعقلانية شديدة في فهم الواقع، فإن أحسن تفسيره استطاع أن يتفاعل معه، ويضع خطة لتغييره، وإن رسمه كما يتخيل هو فإنه يصارع في معركة خيالية، والنماذج التاريخية تشهد بوجود قادة حاملون بيتغون علماً أفضل من زاويتهم ولكن الكثير منهم سقطت أحلامه في واد سحيق عندما أخطأ في قراءة الواقع، وخذ أمثلة من القديم والحديث، ففي القديم سنجد قادة فاتحين هزموا عندما تمددوا أكثر مما تتحمل قدراتهم؛ فالدولة الرومانية والدولة الإسلامية يعزى سقوطهما إلى قدرتهما على التمدد، ثم ضعفهما في عوامل استيعاب هذا التمدد، وفي العصر الحديث تقف ألمانيا الهتلرية وإيطاليا الفاشية والاتحاد السوفييتي

كأمثلة واضحة؛ ونلاحظ حالياً أن الولايات المتحدة بسيادة العقلية الايديولوجية الدينية على قياداتها كم

أخطأت في قراءة الواقع في أفغانستان والعراق..الخ، وكم هي تكاليف هذه الأخطاء؟؟!!

القاعدة (٦)

رجل السياسة لا يخيفه تعقيد الوضع

(٦)

الوضع السياسي عادة ما يكون معقداً، حيث يشتبك الوضع المحلي بالإقليمي والدولي، وعادة ما تتحرك أطراف أخرى لتلقي بثقلها في الصراع غير الخصم المباشر، لذلك فرجل السياسة لا يتذرع ويبرر فشله بتعقيد الوضع، ولو أن الفعل السياسي - في حالات الصراع - يتم وفق ظروف مثالية لما احتاج الأمر إلى قيادات قوية واعية لديها رؤية، فدور القيادة هي أن تحسن المرور والتحرك بأهدافها عبر هذا التعقيد، والتعقيد ليس مفاجأة بالنسبة لها، بل أن تسير الأمور بدون أي تعقيد هو الأمر الذي يبدو معجزة لا تحدث. فها هو ماوتسي تونج في الصين يخترق الأوضاع المعقدة داخلياً وخارجياً وينجح في ثورته، دون أن يعزي إخفاقه في محاولته الأولى لتعقيد الأوضاع، بل غير استراتيجيته وأعد جيش الحفاة لتحرير الصين. إن القادة لا يطالبون الواقع أن يتغير، بل يطورون استراتيجيات كفيلة بتغييره رغم تعقيد البالغ.

القاعدة (8)

رجل السياسة لا ينظر إلى الفعل بل يهتم بمنطق الفعل

(8)

إذا أراد طرف سياسي أن يتعامل مع حركة سياسية مثلاً فإنه أولاً ينظر إلى أهدافها، ويدرس حجم تأثيرها على أهدافه وخططه، وينظر إلى تحركاتها باهتمام، ولا يكتفي بذلك، بل ينظر إلى المنطق من وراء الفعل، فيتتبع الذي سيؤول إليه هذا الفعل أو إلى أين يصب في الصورة النهائية.

وعند اكتشاف المسار والسياق والمآلات، يتم التخطيط للتدخل المناسب، إما لتغيير المقاربة لذات الفاعل السياسي، على مستوى الفلسفة والأهداف والتحركات والخطاب. أو لتغيير فلسفة وأهداف الطرف الآخر ومقاربهته. وانظر إلى مقاربة بريطانيا من استئصال الشين فين والجيش الأيرلندي المحضور إلى نظرية الاستيعاب والتوافقات. وتغير مقاربة الجيش الأيرلندي من الانتصار الكاسح للمقاربة السياسية والمساومات ويمكن تتبع تغير الفلسفة والأهداف والتحركات والخطاب لعرفة النموذج.

القاعدة (9)

رجل السياسة ودقة الهدف وتدبيب راس السهم وتوفير شروط الفعل

(9):

يجب أن يكون الهدف بالنسبة للفاعل السياسي واضحاً ومحددًا ويؤثر في معادلة القوة وتوزيعها، لأن هذه اللعبة لا تقبل بأن يبعد بصره عن الهدف وهو قادر على تدبيب رأس السهم لإصابته ويقدر القدرة على تحديد الهدف والدقة في تدبيب رأس السهم يمكن أن تكون الإصابة مؤثرة عند توفر الشروط الأخرى .

مثال النموذج الإيراني :

كان الهدف السياسي إزالة نظام الشاه وإقامة نظام جديد محله .

ما هي العروض التي عرضت على قيادة الخميني ؟

1- أن يقوم الشاه بعمل تعديلات في نظام الدولة حتى يرضي الخميني فكانت الإجابة لا وعليه أن

يخرج.

2- الإتيان بنظام وطني يرأسه بختيار كمرحلة انتقالية فكانت الإجابة لا، وعلى الشاه أن يخرج لتأتي

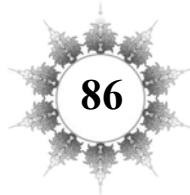
حكومة أخرى.

والسبب في هذه الحدة والصلابة أن الهدف لديه كان واضحاً جداً، وهو إزالة النظام، فوضع عينه على

النقطة المركزية في الفعل، وأعد الروافع التي تستطيع تحقيق الهدف، وقرر ألا يزيح عينيه عن الهدف، وأي

مكاسب أخرى لا تمثل شيئاً دون تحقيق الهدف فكلما اتضح الهدف وبدقة أمكن تحديد السهم المناسب

وتدبيب رأسه وتوفير الشروط لنجاح الفعل .



القاعدة (10)

الفاعل السياسي بين المكاسب الهشة والصلبة

(10)

فهناك نوعان أساسيان من المكاسب:

المكاسب الصلبة: وهي التي يستطيع الدفاع عنها والحفاظ عليه.

المكاسب الهشة: وهي التي يعطيها الخصم لرجل السياسة، لكنه قادر على استردادها في أي وقت يريد. وعندما يتفاوض طرف سياسي مع الأطراف الأخرى عادة ما يتنازل عن بعض المكاسب الهشة، كي يرضي الطرف الآخر، وبالتالي يمكن الطرف الآخر أن يشعر بالكسب وبالتالي تخف درجة الاحتقان ولكنها في أحيان كثيرة لا تغير في واقع المعادلة الأساسية.

لذلك في كثير من الأحيان نرى النظام السياسي في الدولة أذكى من المعارضة، فعندما يمر بفترات ضعف، أو يقع تحت تأثير ضغوط خارجية لا يرى من مصلحته مجابتهها في زمن معين، فإنه يقدم لها تنازلات في مناطق هشة، وعندما يزيل الضغط عنه يسحب هذه المكاسب فلا يستطيع العودة للمربع الذي كانت ضاغطة فيه.

فرجل السياسة يميز بوضوح بين المكتسبات الهشة والصلبة، ويسعى إلى الظفر بالمكتسبات الصلبة التي يقدر على الدفاع عنها وتكريسها، فهو يراهن على المكتسب الذي يؤثر في المعادلة السياسية وميزان القوة. نموذج الرسول والمجتمع القرشي ودار الندوة ثم أوروبا الشرقية كيف تغلبوا على قضية المكتسبات الهشة، وسنشرح ذلك لاحقاً.

مثال أزمة حركة المحرومين¹ (لبيان مثل هذه المعضلة)

عندما قامت حركة السود في الولايات المتحدة الأمريكية لتناهض التمييز العنصري اكتسبت قوة دفع كبير جداً، ووجد النظام الأمريكي نفسه أمام مشكلة، هناك ثورة قادمة ضخمة فيها أعداد بشرية كبيرة جداً ستهز

كل أسس النظام، فما الذي يفعله النظام إزاء حركة المحرومين؟؟

وعدهم أن يلبي لهم كل مطالبهم، في حالة أنهم عملوا من داخل النظام الموجود، من خلال أحزاب قائمة وأخرى ينشئونها، فيسمح لهم بالعمل العلني.

هنا وقعوا فيما يسمى بـ " أزمة حركة المحرومين " ، فهل يأخذون المكاسب وتنتهي قوتهم الضاغطة ولا تتحرك عجلة التحول أم يضحون بهذه المكاسب وهم لا يضمنون استمرار حالة الثورة؟؟!

فيحدث عادة أمر من اثنين:

إما أن تنقسم الحركة على ذاتها وتتفتت إلى أجزاء صغيرة، أو أنها تقبل بالخيار الموجود، وفي الحالتين يستفيد النظام ويتم تنفيس بالون الثورة، وعندما تنتهي حالة الاحتقان يبدأ التفاوض على المكتسبات التي قدمت لهم في المرحلة الأولى، فلا يثق الجمهور في تلك الحركة وأن زعاماتها تمثل طموحاتها، كما أن الزعامات نفسها تصاب بهاجس الخوف من خذلان الجماهير.

¹ A Force More Powerful (2000). York Zimmerman Inc./ WETA Washington, D.C. DVD, 180 Min., USA: YZI.



سميت هذه الحالة بـ " أزمة حركة المحرومين " التي من الممكن أن تحدث في أي تحرك سياسي لديه ضغطاً شعبياً في لحظة معينة، فتطرح الحكومة على قياداته خيارات من هذا النوع، ويصبح القرار في غاية الصعوبة، فيما أن تُهدم المعادلة كلها أو أن يكسبوا شيئاً، وعادة ما يكون هشاً يمكن استرجاعه لاحقاً.¹

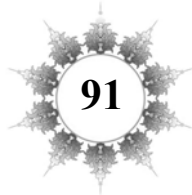
تجارب أوروبا الشرقية

والنموذج النضالي الذي لا يقبل المساومة في الكثير من تجارب أوروبا الشرقية مثل تجربة الصرب في عام 2000 ، ويبدو أنهم استفادوا من حركة المحرومين عندما دخلوا في صراع مدركين أن النظام سيلتف على الانتخابات وعلى نتائج الصناديق، فخططوا لما بعد التصويت، إذا لم يُستحب لإرادة الجماهير ما الذي يمكن أن تفعله هذه الجماهير؟ كان التخطيط أوسع مدى من مجرد صندوق الانتخاب؛ فصعدوا الإضرابات وقاطعوا إعادة ليقول الشارع كلمته وليس الصندوق الانتخابي.

وهنا نلاحظ ذكاء الطرف الذي يبدو الأضعف في المعادلة، حين تحسب لكل الإجراءات، وبالتالي أفسد خطة كانت موضوعة لاستمرار النظام، فنجحوا في تحويل حركة الجماهير إلى ثورة لا عنيفة ولم يساوموا على مكاسب جانبية، فأرادوا نظاماً ديمقراطياً وأتوا به.²

1 () "

² Bringing Down A Dictator (2000). York Zimmerman Inc./ WETA Washington, D.C. DVD, 180 Min., USA: YZI.



تجربة الرسول صلى الله عليه وسلم مع المشركين في مكة

كذلك نلاحظ قريش تحاول أن تمنح الرسول صلى الله عليه وسلم مكاسب هشة، فحاولوا إعطائه منصباً ليكون ملكاً عليهم، فيسقطوا منه دعوى الرسالة، فإن قبل بذلك أمكن سحب الاتفاق والتراجع فيه، والعودة للمربع الأول بعد إثبات أن محمداً ليس نبياً وإنما هو طالب ملك. فقد ذهب إليه عتبة بن ربيعة وكان مما حدثه به: "إن كنت إنما تريد بما جئت به من هذا الأمر مالاً جمعنا لك من أموالنا حتى تكون أكثرنا مالاً وإن كنت تريد به شرفاً سودناك علينا حتى لا نقطع أمراً دونك وإن كنت تريد ملكاً ملكناك علينا" فلما لم ينجحوا في إثباته عرضوا عليه أن يعبد آلهتهم عاماً ويعبدوا آلهته عاماً، فقد أرسل المشركون إلى النبي صلى الله عليه وسلم (الأسود بن عبد المطلب، والوليد بن المغيرة، وأمية بن خلف، والعاص بن وائل، فقالوا: "يا محمد، هلم فنعبد ما تعبد، وتعبد ما نعبد، فنشترك نحن وأنت في الأمر، فإن كان الذي تعبد خيراً مما نعبد، كنا قد أخذنا بحظنا منه، وإن كان ما نعبد خيراً مما تعبد كنت قد أخذت بحظك منه" □

فلما لم يفلحوا قدموا عرضاً آخر (للتنازل عن بعض ما في القرآن، فطلبوا من النبي صلى الله عليه وسلم أن ينزع من القرآن ما يغيظهم من ذم آلهتهم فأنزل الله جواباً حاسماً قال تعالى:



"وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات قال الذين لا يرجون لقاءنا ائت بقرآن غير هذا أو بدله قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي إن أتبع إلا ما يوحى إلي إنني أخاف إن عصيت ربي عذاب يوم عظيم" (يونس: الآية 15)

**القسم الثالث: قواعد أساسية
للعمل السياسي**

القاعدة (1)
تحديد نوع الصراع وأطرافه

(1)

:

يجب قبل أخذ قرار ممارسة العمل السياسي أن يُحدد أولاً "منطق التدافع"، هل هو "منطق صفرى" Zero-sum game، أي أن أحد الأطراف لن يسمح بوجود الآخر، أو منطق "غير صفرى/تساومى" Non-zero sum game أي سيحقق كل طرف قدرًا من أهدافه، وتحديد هذا الأمر يؤثر بشكل كبير في التخطيط لخوض الصراع السياسي.

ماذا يحدث إذا كان الصراع صفرياً ورجل السياسة في الطرف الآخر يعتقد أنه "غير صفرى/تساومى"؟ حينها يدخل رجل السياسة بدولته أو حزبه أو حركته في مهلكة محققة، حيث أن خصمه لن يمهله، كما أنه لم يستعد لمثل هذا النوع من الصراع.

من الذي يحدد نوع الصراع؟

يتحدد بإرادة الطرف الأقوى ومن لديه السيطرة بالفعل، وأحياناً موضوع وقضية الصراع، ولكن غالباً فإن الطرف الأقوى إذا اعتبر الصراع صفرياً فهو صفرى، مهما حاول الطرف الآخر أن يثبت قدرته على التعايش معه.

كيف نتعرف على إرادة الطرف الأقوى في جعل الصراع صفرياً مصيرياً؟

هناك مؤشرات أساسية تستطيع منها معرفة نمط تفكير الخصم وتحديد طبيعة الصراع:



1- الخبرة التاريخية السابقة: أي سلوك هذا الفاعل السياسي التاريخي، إذا عرفنا سلوكه التاريخي نعرف كيف ينظر للصراع من خلال استقراء مجموعة حوادث تاريخية حدثت من قبل فبالتالي يسهل توقع سلوكه المستقبلي؛ إذ غالباً ما يميل إلى تكرار نفس السلوك السياسي السابق والناجح.

2- الإشارات: أحياناً يرسل الطرف الأقوى إشارات أو يُطلق تصريحات محددة يفهم منها نظرتة لطبيعة الصراع.

3- الواقع الحالي: الوضع القائم الآن ونمط الفعل للخصم، هل يدل على أن الصراع صفري أو أن الطرفين سيربحان؟!

إن مراجعة موازين القوة بين الأطراف الداخلة في الصراع ونوعية القوى يمكن أن تكشف عن طبيعة الصراع، فكلما كان هناك توازن في القوى اتجه الصراع لكي يكون تساومياً والعكس صحيح، وكلما كان الطرفان أو الأطراف قادرين على إفناء البعض (حالة امتلاك سلاح نووي) كان الصراع تساومياً (توازن الرعب النووي).

تحديد أطراف الصراع

ينظر الفاعل السياسي إلى الأطراف الداخلة في العملية السياسية، وتوازن القوى الحقيقي الموجود، وكيف سيتعاطى مع هذه المنظومة كاملة، فهو يتعد كل الابتعاد عن السطحية في حصر أطراف الصراع في الخصم المباشر، بل يحصر الأطراف المحلية والإقليمية والعالمية، ويسعى إلى الحصول على دعم بعضها، وتحييد بعضها الآخر.

ورجل السياسة لا يسعى لإعلان الحرب على العالم كله وكل من يخالفه، بل يحرص على تقليل عدد الأطراف التي تصارع قدر الإمكان، فيؤخر معركة مع طرف، ويتحالف مع طرف تحالفاً مؤقتاً، فالسياسة ليست بالضرورة لعبة الشراكات الدائمة، بل هي لعبة التحالفات الاستراتيجية المرتبطة بزمان ومكان محدد.

القاعدة (2)
صناعة سلم الأهداف

(2)

...
يجب أن يتأكد رجل السياسة أن هدفه سياسي، ولو شك في امكانية تحقيق هدفه فعليه أن يترىث ،
ويقطع شكوكه باليقين، فاللعبة السياسية خاصة في العالم الثالث عادة ما تكون صفرية، إما منتصر أو مهزوم،
فلخاسر يخرج من اللعبة السياسية، وقد يتطلب عودته إلى المشهد السياسي جهداً كبيراً وسنوات مديدة.
فإذا تحقق رجل السياسة من أنه جاد في دخول اللعبة السياسية، فعليه أن يحدد الهدف بدقة. ويمكن
حصر خطوات تحديد الأهداف كالتالي:

1- تحديد الحلم

كل الناس تمتلك أحلام وفي أحيان كثيرة تكون هذه الاحلام مقدسة ، ولكن رجل السياسة
حيث يخلق في سماء الطموح، وينظر إلى أقصى ما يود تحقيقه، يعود إلى أرض الواقع ليحدد الخطوة
الممكنة في اتجاه الحلم . فألمانيا فوق الجميع ، وحلم اسرائيل من الفرات إلى النيل ، وحلم استاذية العالم ...الخ
كلها أحلام تبرز قدرة رجل السياسة في معرفة الطريق الممكن إليها باعتبار الزمان والمكان والقدرات وليس
باعتبار ما ينبغي ان يكون .

2- تحديد سلم الأهداف



هذا الحلم لا يمكن تحقيقه إلا إذا وضع في شكل أهداف قابلة للتحقق ، فالهدف الذي لا يقبل التحقق هو نوع من الأماني ولكنها ليست من اهتمامات رجل السياسة ، فهو يسعى لمعرفة الممكن من الأهداف في اتجاه الحلم وليس الحلم في حد ذاته ، إنه عقل يقبل بأقصى ما يمكن تحقيقه في ضوء الروافع المتوفرة ولا يعيش أسير إما كل شيء أو لا شيء .

3- التأكد من وجود الروافع

عندما يصمم رجل السياسة سلم الأهداف فإنه لا يتحرك بشكل ارتجالي أو عاطفي، بل يصممه على اعتبار الروافع المتوفرة التي تسمح بتحقيق هذه الأهداف، أو الروافع التي يتوقع أنه قادر على إيجادها وفق دراسات، ونعني بالروافع هنا الأرجل والدعامات القادرة على حمل هذه الأهداف والتحرك بها، من موارد وعلاقات وفرصة وقدرة على التخطيط الخ. فهو يتأكد مما هو متوفر بين يديه وما يتحكم فيه من الموارد والقدرات قبل أن يراهن على عون الآخرين الذي قد يأتي وقد لا يأتي .

لذلك على رجل السياسة أن ينتبه ويميز بين الروافع الحقيقية والروافع المتوهمة. وكم من مشاريع بنيت على روافع متوهمة واعتمدت على الآمال التي خانت أصحابها في لحظة الحقيقة ومواجهة الواقع.

القاعدة (3)
الطولة السياسية

(3)

فكرة العمل السياسي أقرب ما تكون إلى الطاولة، التي ربما تتحمل مائة كيلو جرام، لكننا إذا حاولنا تحميلها مائتي كيلو جرام فإنها ستتكسر.

ووظيفة رجل السياسة أن يحسن صناعة الطاولة، ولا يُحمّل أي طاولة أكثر مما تتحمل، فليست براعته في أن يحمل أوزاناً ثقيلة، بل براعته أن تصمد طاولته تحت وزنه حتى يتمكن من الوصول إلى غيرها.

ونلاحظ حضور الطاولة السياسية في الحديبية، حين لم يتوقف الرسول عند الأهداف الكلية النهائية، بل تحرك من الممكن نحو هدفه، وراعى ما تتحمله المرحلة، فوافق أن تشطب التسمية في العقد وتظل صيغة الجاهلية "باسمك اللهم"، ثم وافق أن يحذف لقبه كرسول ليكون العقد من محمد بن عبد الله، وليس من محمد رسول الله، ثم وضع على طاولته ما تتحمله، فوافق أن يرد الكافر إذا أتاه من مكة، ووافق ألا ترد له قريش مسلماً أتاها، ثم كان اختبار الطاولة حين أتاه أبا بصير فرده الرسول وأمره أن يرجع مع الكفار، فقال أبو بصير:

"يا رسول الله تردني إلى المشركين يفتنونني في ديني فقال: يا أبا بصير إنا قد أعطينا هؤلاء القوم ما

قد علمت، ولا يصلح لنا في ديننا الغدر.."



فقد رأى الرسول أن نبذ العهد لا تتحمله طاوله الأهداف الآنية، إضافة إلى التزامه الأخلاقي بعدم خرق الاتفاق، فالتحرك هنا يكون في ضوء الممكن، من أجل تحريك الأوضاع خطوة للأمام، وليس إنجاز الحل على شكله المثالي، فالشكل المثالي يقول أن المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه، ويقول أن رد شخص إلى الكفار ليفتنوه ليس مقبولاً عقلاً، خاصة وقد جاء الدين "حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله".

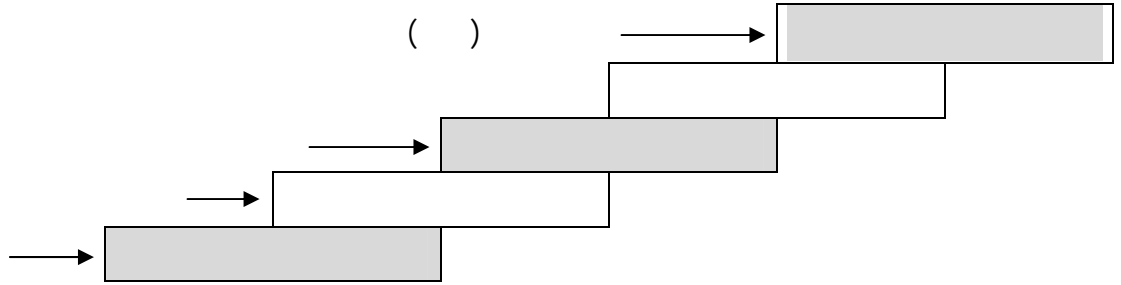
هنا نجد أن ما ينتزل من الأيديولوجيا الصلبة على الواقع يكون بالقدر الذي تحتمله الطاولة، بعيداً عن الشعارات والخطابة التي لا تنجز نصراً، ولا تبني قدرة الفاعل السياسي على أن يزيد من قوة تحمل طاولته لتتحمل أوزاناً أقوى.

إن رجل السياسة عادة ما يبدأ - إن كان يصارع خصماً قوياً - من ضعف استراتيجي، ثم ينتقل إلى مرحلة التعادل الاستراتيجي، ثم مرحلة التفوق الاستراتيجي، والأيديولوجيا تنزل على الواقع بحسب المرحلة، فكلما زادت قوة الفاعل السياسي الاستراتيجية؛ كلما زادت قدرته على تحميل طاولته مزيداً من الأيديولوجيا.

لقد رأينا جورج بوش عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر يتحدث عن حرب صليبية (سهواً أم قصداً)، مستنداً إلى الخطاب الديني ليحشد العواطف والدعم، وهو هنا يتحدث من منطلق المتفوق استراتيجياً، القادر على مخالفة الأمم المتحدة، وتحميل طاولته بالأهداف السياسية الثقيلة.

بينما نرى الأتراك بقيادة "أردوغان" وهم يحاولون التخفيف من هيمنة العسكر، لا يتحدثون مطلقاً عن أيديولوجيا دينية، رغم أنهم يفترض أن يفكروا أنهم بالأساس دولة الخلافة الإسلامية. أو على

الأقل دولة تطبق الإسلام، لكنهم راعوا طاولاتهم الاستراتيجية، فصمموا سلم الأهداف على اعتبار أن الهدف الأول هو التحول من دولة علمانية معادية للدين إلى دولة علمانية غير معادية للدين. فإن لم يكن فالدولة العادلة، والعدل من أسمى ما جاءت به الشريعة، ولو لم يقل من يطبقه أنه يطبق الشريعة. وبذلك صمم طاولته على هذا الأساس، وحاول قدر الإمكان ألا يحرق المراحل، أو يحمل طاولته ما لا تتحمل. فالمنطق يقول أنه ربما ينجح حين لكن سرعان ما تتسارع الاحداث ليخسر كل شيء .



.11

إن الهدف عند رجل السياسة عادة دقيق، وهو في الغالب يتشكل من سلم، وعندما يتفاوض لا يوجد في ذهنه شكلاً واحداً نهائياً، فبإمكانه قبول أشكال أخرى حسب الروافع الحاملة للفعل، والنموذج التركي يعتبر نموذجاً مثالياً لهذا الأمر.

فالفكرة مرتبطة بالطولة والقدر الذي تتحمله من أوزان، فإذا أردتها أن تحتل أكثر، فعليك أن تعدل من الروافع الموجودة أسفلها لكي تستطيع أن تحمل الأوزان الزائدة.

القاعدة (4)
فن المناورة

(4)

...

.

عندما تمر دولة أو حزب بتحديات داخلية أو خارجية فإنها تقع بين معادلتين:

:

:

الخيار الأول : الإذعان (تنفيذ المطالب تحت الضغوط)، والإذعان ليس خطأ دائماً وفي حد ذاته، لأنه يعتمد

على المعادلة السياسية التي يعمل بها، ويعتبر أحد العمليات التي تتم في السياسة بشكل من الأشكال.

الخيار الثاني : التنازلات، يمكن أن يكون لدى الطرف الأضعف شيئاً يستطيع تبادله مع الأطراف الأخرى

فبدلاً من الإذعان الكلي يتبادل معهم بعض الأوراق، فإن كان يملك ورقة فهو بالتأكيد لن يسلمها إلا

بمقابل.

وتعتبر التنازلات المتبادلة أيضاً فناً من الفنون، حيث يتم تحديد ما الذي يمكن التنازل عنه وما الذي يجب

إبقاؤه، فمثلاً في فلسطين لو أفترضنا أن حماس أعترفت بإسرائيل، ما هي الأوراق التي تبقت لديها

للتفاوض؟ فيجب الحفاظ على مثل هذه الورقة إلى آخر مجال تريد أن تصل إليه، ليست المشكلة في التنازل،

لكن المهم عن ماذا ومتى وكيف؟؟؟



الخيار الثالث : التجنب بمعنى أنهم إذا كانوا يلعبون في الملعب (أ) فستلعب في الملعب (ب) فتغير الملعب والمكان حتى لا تدخل في مواجهة كمن لديه شركة كبيرة في البلد، ولن تستطيع منافستها فتنتقل جهودها إلى منطقة ثانية لا توجد فيها الشركة، وبذلك تتجنب التدافع وتدخل منطقة يمكن الكسب فيها دون تحمل الخسارة .

الخيار الرابع : المواجهة، إذا تم تحديد الهدف بوضوح يمكن للطرف الضعيف أن يدخل في مواجهة، والمواجهة تتم إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فالفيتناميين قرروا عدم الدخول المباشر في حرب مع الأمريكان، حيث كانت الخسارة مؤكدة، لكنهم اختاروا أن يغيروا طبيعة المواجهة، ويشعلوا حرب استنزاف، فالقوة القليلة في الإمكانات وجدت استراتيجية غير مباشرة للتغلب على الخصم، وبذلك يمكن التفكير في المواجهة إذا وجدت استراتيجية جيدة للتعاطي مع الموضوع، لذلك انتصر الفيتناميون على الأمريكان فعندما يفكر الطرف الأضعف في المواجهة عليه أن يكون ذكياً، لأن الذي سيهزم به خصمه ليس قوته المباشرة، وإنما سيهزم بالحيلة، عبر قدرته على استخدام عناصر غير متوفرة عند الطرف الآخر أو مفاجئة للطرف الآخر،

أما إذا لم يمتلك الذكاء؛ فالمواجهة معناها الانتحار دون شك.

الخيار الخامس : المعالجة، تعني معالجة عناصر الموقف التي جعلته في وضع ضعف، مثلاً المعارضة العراقية هي في وضع ضعف أمام نظام صدام حسين، فحلت مشكلتها بأن استعانت بالأمريكان- بصرف النظر عن موقفنا الشرعي والاستراتيجي من ذلك- فالمعارضة كانت تعاني من نقاط ضعف، فعملت على تعديل



المعادلة، فالطرف الأضعف قد يعمل على ما يسمى بقضية المعالجة أي أن يعالج أسباب النقص الموجودة عنده لكي يحقق التفوق.

والسؤال المطروح، هل يمكن الدمج بين أكثر من أسلوب من هذه الأساليب مع بعضها البعض؟

نعم، بل ويوفر لدينا أكثر من خيار، لأن الدمج بينها يوفر لنا عدداً لا متناهيّاً من الخيارات بالتوافق والتبديل، لأن هدفك في النهاية أن تنتصر، فعندما توفق بين مجموعة أشياء يصبح لديك أكثر عدد من الخيارات.

لذلك رجل السياسة لا يُعدم إيجاد البدائل، فذهنه يعمل دائماً، وليس لديه مشكله في أن يذعن اليوم أو يتجنب، ويحضر عناصر القوة في شيء، ويخوض المعركة من جهة أخرى، ولذلك لا يقول "ماذا أعمل؟" "ما هو الحل؟" لأنه دائماً وأبداً لديه حلول للمشهد وبدائل، دائماً يفكر بعقلية "أنه ممكن".

:

لو كنت في الجهة التي تمتلك القوة الأكبر، قد تفكر في الخيارات التالية:

الخيار الأول: الإزالة، أي أن تفكر في إنهاء الطرف الآخر تماماً عبر استئصاله عضوياً، فعلى سبيل المثال أنهى

اليمن الشمالي الدولة في اليمن الجنوبي، وأزالها بالكامل ودجها في الدولة الجديدة، ويكون ذلك عندما

تكون قوي جداً ولديك الإمكانية لفعل ذلك، فهو أحد خيارات الأقوياء، وبعض الأنظمة تتصرف مع

الحركات المعارضة وفق هذا الخيار.



الخيار الثاني: الاستيعاب، وهو أن تقدم بعض المكاسب التي يعتقد الطرف الآخر أنها مهمة، وبالتالي يقلل سقف أهدافه ويرضى بالتعاون، وفي حالة رجوعه تسحب منه المكاسب التي حققها، وفي حالة استمراره في التعاون تظل مكاسبه موجودة، ففضية الاستيعاب أحد أساليب القوة عند الأقوياء فالقوي بإمكانه استيعاب الطرف الآخر.

الخيار الثالث: التحالف، وهو أن هناك طرفين يعتقدان أن هناك طرفاً ثالثاً أكبر من أن يواجهه كل منفرداً، وبالتالي يدجون قوتهم مع بعضهم البعض لكي يتمكنوا من مواجهة الطرف الثالث، قد تكون أهدافهم النهائية مختلفة لكنهم متحالفين في مواجهة الطرف الثالث.

وقد شهدنا ذلك في التحالف الدولي في أفغانستان، والتحالف الدولي في العراق، فهو لم يجمع قوى مشتركة في كل الأهداف، لكن لديها مشكله مع ما يسمى بالإرهاب والدول المارقة وبالتالي يصبح بينها تحالف.

الخيار الرابع: المهادنة، وتعني استراحة الأطراف المتنازعة، على اعتبار أنه ليس من مصلحتهم الاصطدام في الوقت الحالي على الأقل، فيلجئون إلى المهادنة لمدة معينة، ومن ثم ينظرون في الأمر، فالهدنة فترة سماح للأطراف لكي ترتب أوراقها، وقد يجد الطرف القوي في فترة معينة أن من مصلحته أن لا يدخل في صراع مع أطراف معينة في هذه المرحلة فيقرر عقد هدنة.

الخيار الخامس: المشاغلة، قد يستخدم الطرف القوي أسلوب المشاغلة، فهو لن يزيل الطرف الأضعف، ولكنه لن يتركه في وضع مريح لأنه لو تركه في وضع مريح فيإمكانه أن يقوى، لذلك يلجأ إلى مشاغلته حتى لا يقوى.

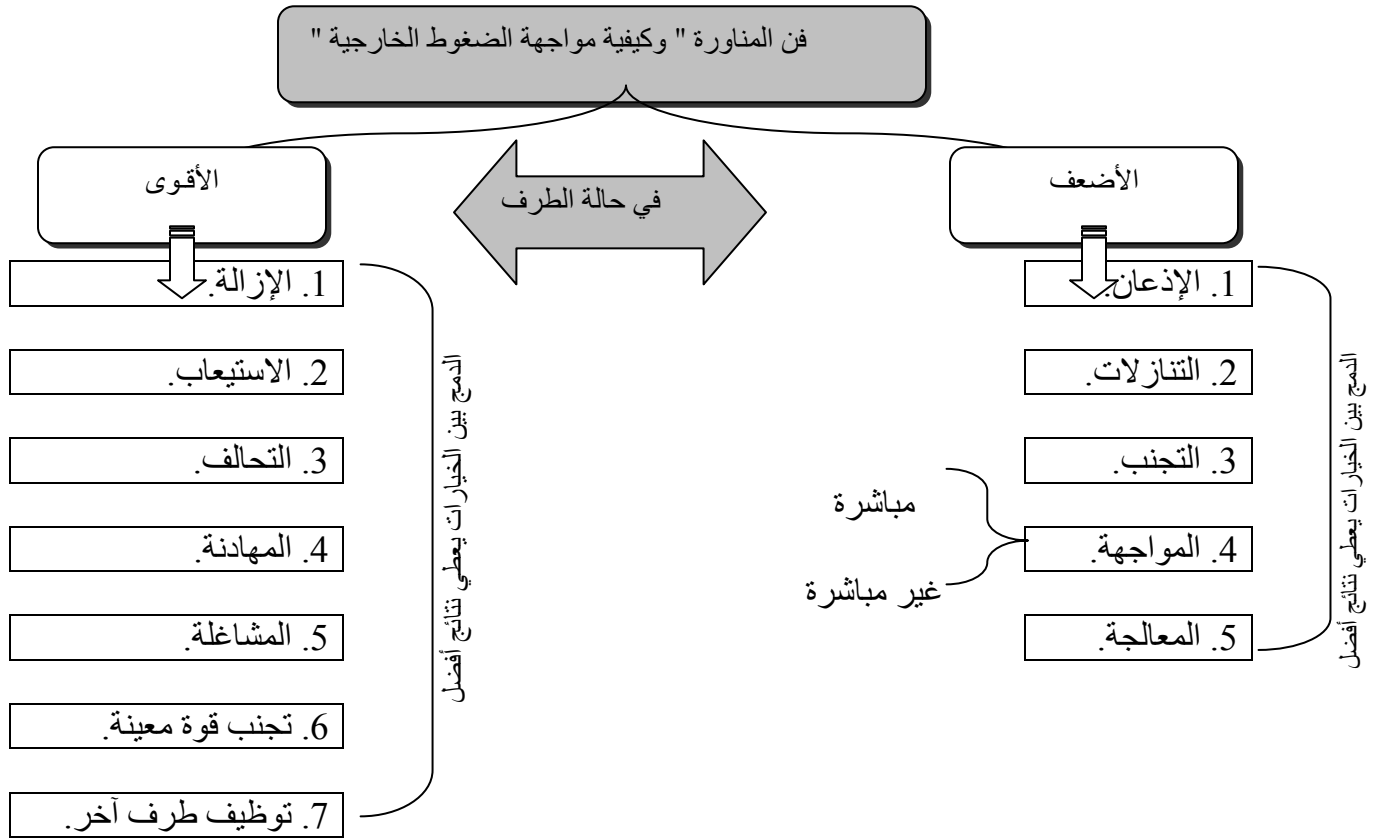
الخيار السادس: التجنب، فأحياناً يكون من مصلحة الطرف الأقوى تجنب قوى معينة، فلنفترض مثلاً أن هناك قوة ضاغطة من علماء الدين في بلد ما، ولو دخلت الدولة معهم في صدام ستسبب احتشاد جماهيري ضد الحكومة، لذلك تقرر أن تتجنبهم في لحظة معينة - إلى حين - رغم إصدارهم الفتاوى وإلقاءهم الخطب.

الخيار السابع: توظيف الطرف الآخر، قد تستعين جهة ما، في مرحلة ما، بطرف ما، حزب أو قبيلة أو أشخاص، بما يبدو أنه "شراكة"، ولكن مع النصر وتتمام المهمة يتم استهداف هذه الفئة، وانظر إن شئت إلى النموذج الأفغاني، وقصة "المجاهدين".

ومنطق التوظيف شائع الاستخدام بين أطراف العملية السياسية، وقد يكون توظيف متبادل ولكن العبرة في النهاية بالطرف الذي سيأكل الكعكة الرئيسية، ومن الذي سيظل الطرف الأضعف في المعادلة.

لذلك فمقولة " رجل السياسة يقبل بالنسبية" مقولة في محلها، بعكس رجل الإيديولوجيا، فرجل الأيديولوجيا منطقته " لنا الصدر دون العالين أو القبر "، فإذا تعذر الصدر فلا يبقى لديه إلا القبر. أما رجل السياسة فكل الخيارات أمامه مفتوحة، وما يستطيع الحصول عليه يأخذه ومن ثم ينظر في كيفية الحصول على وضع أفضل.

كانت هذه بعض الخيارات أمام الطرف القوي، وكذلك يتيح له الدمج بين الخيارات عدداً لا حصر له من الخيارات المتجددة.

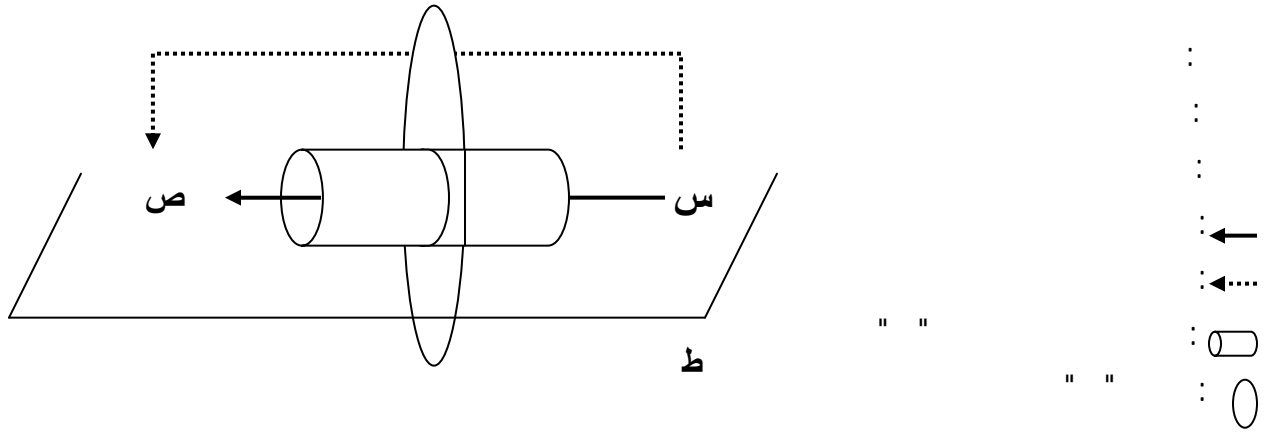


القاعدة (5)
عقدة الصراع

(5)

..

تشارك كل الصراعات التي مرت بها البشرية في وجود ما نطلق عليه عقدة الصراع الرئيسة، ونقصد بها مجال - وليس نقطة - الحسم في الصراع، فالصراعات عادةً ما تتشابك وتتعدد فيها الأحداث والعوامل والأطراف بما يوجد ما يمكن أن نطلق عليه "مجال الحسم" في الصراع، وهو المجال الذي إذا تمت معالجته ينتهي الصراع.



.13

فإذا افترضنا أن طرفاً سياسياً ما "س" يحاول ممارسة التأثير على الطرف السياسي الخصم "ص"

– سواء على مستوى الصراعات المحلية أو العالمية، فإن "س" يلجأ إلى استخدام نوعين من التأثير:

النوع الأول: هو التأثير الدستوري المباشر، والذي يتمثل في الأطر الدستورية الحاكمة لتداول السلطة بين الأحزاب السياسية أو توزيع الثروات بين الأقاليم أو توزيع القوى أو ما يطلق عليه "المخاصمة" بين الأقليات والعرقيات على المستوى المحلي، أو قوانين الشرعية الدولية والمؤسسات الدولية على المستوى الدولي والتي تحاول تقنين عملية إدارة الصراعات الدولية بين القوى المختلفة حول مختلف القضايا.

النوع الثاني: هو التأثير فوق الدستوري غير المباشر، ويقصد به محاولة التأثير على الخصم عبر القنوات غير الشرعية والتي تتجاوز الدستور، والتي تتراوح ما بين "العصا **The Stick**" والتي تعني العنف المادي والإرهاب (التخويف) والحصار، أو "الصفقة **The Deal**" والتي تعني المقايضات والتبادلات التي تنطوي على مكاسب متبادلة للطرفين وتتمثل في التحالفات الاستراتيجية والتكتيكية والمنح والمعونات الاقتصادية، أو "القبلة **The Kiss**" والتي تعني خلق التعهدات والولاء والالتزام والتي نلمسها في الالتزام غير المكتوب في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، والعلاقات الأمريكية البريطانية.

وبتحديد نوع التأثير الرئيس الذي يمارسه الطرف "س" ثم بتحديد الإطار أو السياق الذي يدور فيه هذا الصراع - وهو الإطار الذي يمكن تحديده من خلال تحديد بيئة الصراع (دولي أو محلي) وتحديد طبيعة الصراع (تنافسي أو صفري) وتحديد موضوع الصراع (الأيدولوجيا أو الحرية أو معالجة وضع جزئي أو كلي) - نكون قد حددنا "مجال الحسم" ونقصد به نطاق المقاومة المطلوب حتى يستطيع الطرف "ص" مقاومة التأثير الذي يحاول الطرف "س" فرضه عليه.

ومن ثم فإن عقدة الصراع يمكن تجسيدها في هذا النموذج المبسط، وتحديد عقدة الصراع يعني القدرة على رسم هذا النموذج. بمعنى أنه ينبغي على الفاعل السياسي تحديد التالي:

أولاً: من هو الطرف الضاغط والممارس الفعلي للقوة، هل هو - على مستوى الصراع المحلي - أحد أركان النظام السياسي القائم أم أنه طرف آخر، أم أنه في الأساس طرف خارجي، وهل هو - على مستوى الصراع الدولي - دولة أم منظومة دولية؟

ثانياً: من هو الطرف المستهدف بالفعل، هل هو الحركة المعارضة أم عموم التيار المعارض أم الدولة ذاتها؟

ثالثاً: ما هو السياق العام للصراع، دولي أم محلي، تنافسي أم صفري؟

رابعاً: ما هي أشكال التأثير الدستوري؟

خامساً: ما هو مجال المقاومة اللازم؟

فإذا تمكن الفاعل السياسي من رسم هذا النموذج والإجابة على التساؤلات المصاحبة له يكون قد تمكن بالفعل من تجسيد عقدة الصراع وتحديدتها.

فعلى سبيل المثال قد يعتقد الفاعل السياسي "ص" في أحد الأنظمة الديكتاتورية أن التحدي الأكبر الذي يواجهه يكمن في الفوز بصوت الجمهور في السباق الانتخابي، ومن ثم يسعى للحصول على أصوات الجماهير عبر تقديم الخدمات المتنوعة. وبالرغم من أهمية هذه الممارسة إلا أنها لا تتعدى محاولة التصدي للتأثير الدستوري الذي يلجأ إليه النظام "س" لنزع الشرعية القانونية عن

المعارضة "ص" . ولما كانت الأنظمة الديكتاتورية تلجأ عادةً إلى الممارسات فوق الدستورية كالتزوير والتضييق والاحتجاز وتوزيع الحصص بين قوى المعارضة للإيقاع بينها وتخويف الخارج الأجنبي من المعارضة فإنه يجب على المعارضة أن يتسع نطاق مقاومتها ليشمل الممارسة فوق الدستورية والتي تمثل مجال الحسم الرئيس ومن ثم العقدة الأساسية في ذلك الصراع.

وتعد التجربة الصربية في عام 2000 مثلاً واضحاً على القدرة على تحديد مجال الحسم وعقدة الصراع وذلك عبر التصدي للممارسة فوق الدستورية للنظام الديكتاتوري القائم، إذ أنهم دخلوا الصراع الانتخابي الدستوري مدركين أن النظام سيلتف على الانتخابات وعلى نتائج الصناديق، وسيعمد إلى التزوير والمماطلة فخططوا لما بعد التصويت، ولجأوا إلى الممارسات فوق الدستورية فصعدوا الإضرابات وقاطعوا الإعادة وأعلنوا العصيان العام، وقادوا الجماهير في ثورة لا عنيفة، ليقول الشارع كلمته وليس الصندوق الانتخابي. □

وفي التجربة التركية اعتبرت القوى المعارضة للعلمانية "ص" المؤسسة العسكرية على كونها الطرف "س"، وأدركت أن هناك قدراً معتبراً من التوازن بين كل من التأثير الدستوري وفوق الدستوري والسياق العام "ط" للصراع المحلي الدائر. فالممارسة الدستورية في الواقع التركي ممثلة في الانتخابات التشريعية لا يمكن تجاهل نتائجها بسهولة، وتفرض نفسها على الواقع السياسي، بينما الممارسة فوق

¹ Bringing Down A Dictator (2000). York Zimmerman Inc./ WETA Washington, D.C. DVD, 180 Min., USA: YZI.

الدستورية ممثلة في تدخل الجيش والقوى العلمانية وفي تخويف الغرب تمثل أيضاً عاملاً مهماً وفاعلاً، أما الإطار المحيط بالصراع "ط" والمتمثل في كون الصراع محلي-دولي لأن تركيا تمثل البوابة الشرقية لأوروبا وشريكاً متميزاً لأوروبا يجعل السياسة الداخلية التركية تتأثر بالسياسات والتوجهات الأوروبية ومن ثم الأمريكية والإسرائيلية، وتنافسي-صفري لأن الصراع يسمح بقدرًا من التنافس في إطار احترام علمانية الدستور، ومن ثم حددت المعارضة مجال الحسم ليشمل الدوائر الثلاثة، ومن ثم فعقدة الصراع في الحالة التركية عقدة مركبة، إذ أنها دستورية (إذ لا بد من الفوز بثقة الجماهير) وفوق دستورية (تتمثل في كيفية التعامل مع المؤسسة العسكرية) وإقليمية كونها تتأثر بالوضع الإقليمي المحيط بها.

ومن ثم يبدأ رجل السياسة يفكر تفكيراً استراتيجياً كلياً، واطعاً الملفات كلها قيد الدراسة، لذلك من أهم علامات صحة المؤسسات السياسية هي توفر نظرية عمل تجيب على أسئلة الملفات المشتبكة مع الملف الرئيسي الذي تتعامل معه،¹ ويجب أن تتوفر لدى هذه النظرية روافع تحقيقها، فلا يمكن وضع نظرية

1

-1

-2

-3

عمل تقوم على أن النظام الدولي سيسمح للمقاومة أن تتحرك، وسيتمدها بكل الدعم اللوجستي الذي تطلبه على سبيل المثال، إن كان برنامج المقاومة لا يتمشى مع مصالح النظام الدولي، حينها يجب أن توضع نظرية عمل واقعية تمتلك روافع تطبيقها على أرض الواقع.

إذا كانت الرؤية الإستراتيجية لرجل السياسة لا توصل إلى الأهداف التي ينادي بها، فإن النجاح على مستوى التكتيكات من أنشطة ووسائل يصبح عديم القيمة، والانشغال بتطوير الإستراتيجية الناجحة أهم من التصفيق والاحتفال بأنشطة لا توصل إلى الهدف المطلوب.

مثال:

إذا كان حزب سياسي ما يسعى للتغيير السياسي عبر الثورة الشعبية، فإن النجاح في حشد الطلبة وترك العمال الذين يديرون المصانع أو الفلاحين ذوي الكثافة العددية يعني نجاحاً على مستوى تكتيك لا يخدم إستراتيجية الثورة القائمة على إضرابات العمال أو حركة الفلاحين. وهذا ما انتبه له ماوتسي تونج حيث

()

خالف استراتيجية الثورة الشيوعية في روسيا- والتي اعتمدت على العمال، فأسس ثورته على الفلاحين

وأطلق ثورته.

القاعدة (6)

مستويات الخطاب السياسي

(6)

تعد خطابات وتصريحات رجل السياسة من الأمور بالغة الأهمية، فالتصريح والخطاب من أهم الواجهات التي تعكس الكيان الذي يمثله رجل السياسة، وهو الذي يعبر عن نمط التفكير والتوجه السياسي.

ويمكن تقسيم الخطاب السياسي إلى أربعة مستويات:

- **خطاب داخلي ضيق**: كأن يخاطب رئيس الحزب يخاطب أعضاء حزبه.
- **محلي**: كأن يخاطب رجل السياسة الدولة التي يعيش فيها، بمختلف مؤسساتها سواء مؤسسة الحكم أو الجماهير أو الأحزاب السياسية أو غيرها من المؤسسات.
- **إقليمي**: كأن يخاطب رجل السياسة المحيط الذي يحيط بالدولة التي يتحرك منها.
- **عالمي**: كأن يخاطب رجل السياسة القوى العالمية المتنفذة والتي تتدخل في المعادلة الدولية.

وعندما يصرح رجل السياسة بتصريح فإنه يراعي وقع رسالته على الأربعة مستويات، فربما يخاطب

قطاعاً من المجتمع بطريقة جيدة ولكنه يعتدي على المحيط

الإقليمي، وقد يكون لديه نسبة قبول جيدة من المحيط الإقليمي لكن خطابه يتصادم مع المحيط

العالمي، وهذا يعيدنا إلى وجود "الروافع"، فدرجة الخطاب يجب أن تكون متسقة مع "الروافع". والسياسة

أبعد ما تكون عن الشعارات الجوفاء.



ومن نماذج انضباط الخطاب السياسي تصريحات الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله في حربه مع إسرائيل عام 2006، فحزب الله لم يطرح إزالة إسرائيل ولا رميها في البحر ... إلخ، كل ما طرحه هو أننا إذا ضُربنا فنحن قادرون على حماية المنطقة التي نوجد فيها وسنضرب في عمق الإسرائيلين، ومهما طال أمد الحرب فنحن مستعدون لها.

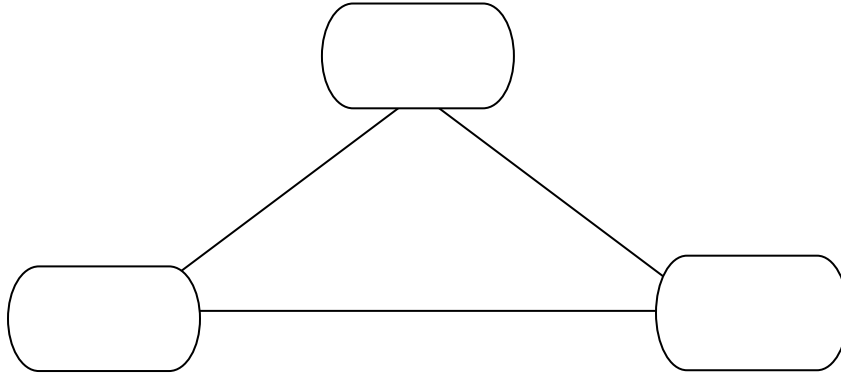
فسنجد أن الخطاب منضبط، يركز على طاولة محددة، فلم يُلقِ حزب الله خطاباً لا يتمكن من تحمل تبعاته، أو ينجح إلى خطاب فاتر غير محفز للمقاومة، وعلى النقيض قد تظهر بعض الحركات بخطابات مترددة منغلقة ومتجهة فقط للداخل التنظيمي، وغير قادرة على اختراق المجتمع أو الإقليم أو العالم.

القاعدة (7)
شرائح التغيير

(7)

1

:



.14

فالعامل التغييري يمر عبر عدة شرائح عادة ما تتمثل في:

(أ) شريحة البدع: وهي المجموعة الأولى حاملة الفكرة، غير أنها غير قادرة على إحداث التحولات بمفردها، بل

تحتاج أن تبحث عن الأداة الأساسية الحاسمة في الصراع.

(ب) شريحة التغيير: هي التي تشكل رأس الحربة أو الأداة الأساسية القادرة على إحداث التغيير، والتي قد

تكون الجماهير في حالة العمل الشعبي، أو الجيش في حالة الانقلابات، أو أية فئة قادرة على تحويل مركز

السلطة.

(ج) شريعة البناء: وهي التي تقوم ببناء الدولة أو المؤسسة السياسية بعد حدوث التغيير وتضم كل المجتمع

بمختلف أيديولوجياته وعرقياته ومذاهبه الخ.

وعلى رجل السياسة ألا يخلط بين هذه الشرائح الثلاثة. فحين تظن شريعة البدء أنها شريعة

التغيير، أو تظن شريعة البدء والتغيير أنهما شريعة البناء، تكون الأخطاء كارثية والتكاليف باهظة.



الخاتمة

ليس الحديث عن الممارسة السياسية من نافلة القول كوننا نقع في كل لحظة وفي كل مكان تحت طائلة تأثير القرار السياسي إما سلباً أو إيجاباً، ولأن الممارسة السياسية الجماهيرية تمثل الآن أحد الأسس الكبرى في الدولة المدنية الحديثة. ومن ثم فإن الممارسة السياسية أصبحت فرضاً اجتماعياً لا يمكن لكائن بشري أن يهرب منه، ومن ثم فإن السؤال حول مدى رغبة الفرد في الممارسة السياسية يفقد معناه ليحل مكانه سؤال جديد على مستوى الفرد: وهو كيف أمارس بوعي، وكيف أفهم الممارسة السياسية؟ وعلى مستوى النخب: كيف نعالج الفوضى والاضطراب الحادثة في الممارسة السياسية؟

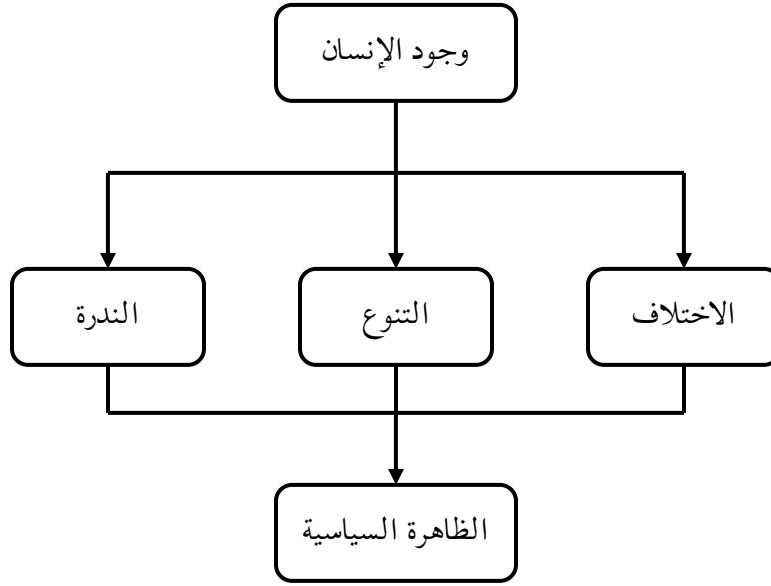
تمثل الممارسة السياسية الجماهيرية الواعية صمام أمان يقي المجتمعات من تغول الدولة، وتأشيرة اجتياز بوابة النهضة والرقى. ولما كان طلاب العلوم السياسية يجدون بغيتهم في كتب مبادئ علم السياسة فقد حاولنا أن نوفر للمهتمين بالممارسة السياسية كتاباً عملياً حول مبادئ العمل السياسي أو الممارسة السياسية، يتضمن أهم العناوين الكبرى التي لا بد أن يحيط بها رجل السياسة علماً. ومن ثم تضمن هذا الكتاب أهم قواعد تلك الممارسة - ما يزيد عن عشرين قاعدة - والتي من شأنها أن تضبط بوصلة الممارسة السياسية، وتطور من الأداء العام للمهتمين بالعمل السياسي - سواء على مستوى الممارسة والتنفيذ أو المتابعة والتحليل.

وقد جاء استعراضنا لهذه القواعد بأقسامها الثلاث - الظاهرة السياسية والفاعل السياسي واللعبة السياسية - أقرب ما يكون إلى تسليط أضواء سريعة وومضات خاطفة على قواعد وعناوين كبرى - دون إخلال في المضمون أو إسهاب في الشرح والتحليل - في محاولة للفت أنظار المتابعين والمهتمين بالممارسة

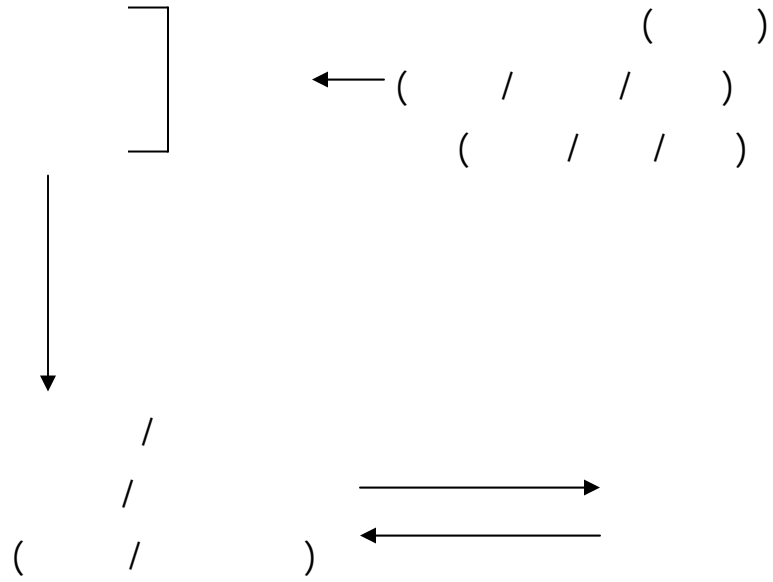
السياسة إليها، وخلف كل عنوان من تلك العناوين هناك الكثير من الدراسات والأبحاث والنشرات والرسائل العلمية التي تناولتها بالشرح والتحليل والتفصيل، والتي يمكن الرجوع إليها لمن أراد مزيداً من التعمق في دراسة قواعد الممارسة السياسية.

وقد جاءت هذه القواعد في إطار توجيهي إرشادي وابتعدنا بقدر الإمكان عن تلك القواعد التي تربط الحقائق بنتائج محددة للخروج من أزمة مدى دقة العلوم الإنسانية، فالقواعد جاءت معيارية تستعرض ما ينبغي أن يتحلى به رجل السياسة من صفات، أو مواصفات النظام السياسي أو اللعبة السياسية. وحتى يؤدي هذا الكتاب ثماره فلا بد أن يتبعه إسهامات أخرى في نفس السياق في مختلف العلوم، وهو ما نحاول طرحه من خلال سلسلة أدوات القادة، والتي نأمل أن تسهم في النهوض بأمتنا، والانتقال بها من مرحلة الصحوة إلى اليقظة، ومن ثم العبور لها نحو مستقبل مشرق جديد.

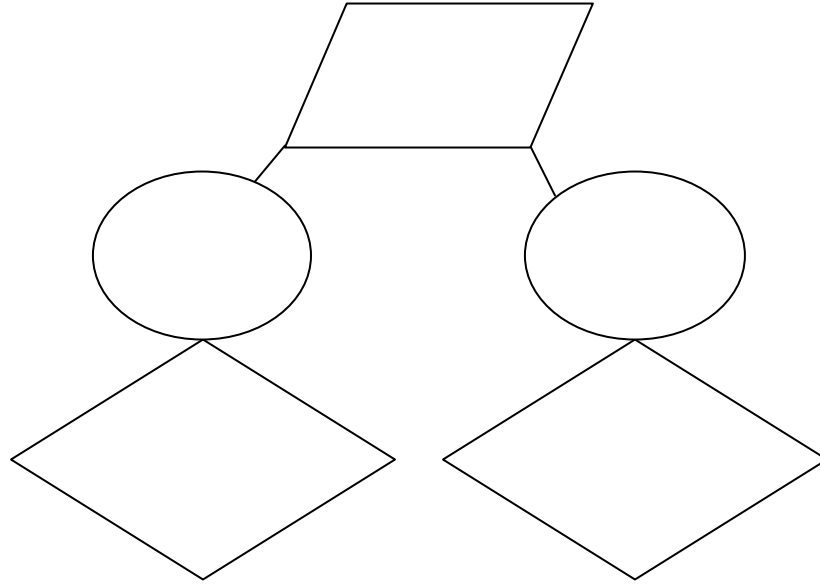
ملحق الأشكال والنماذج



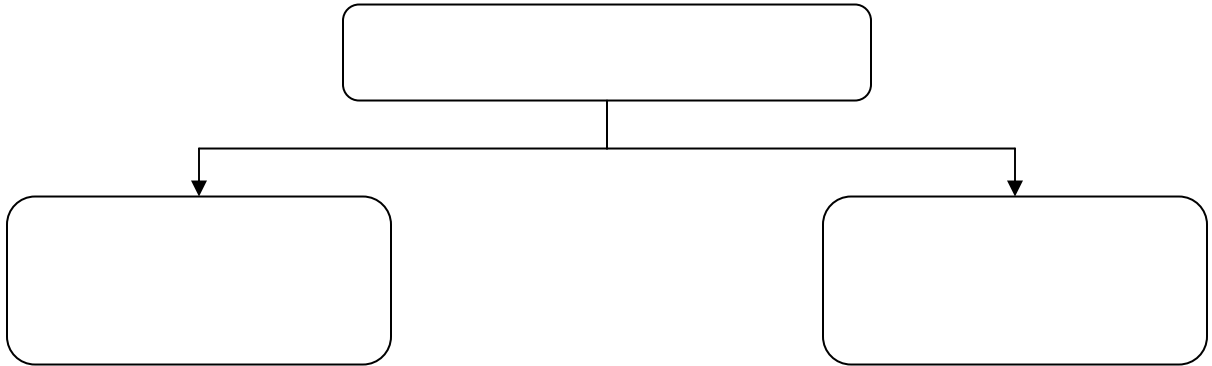
.1



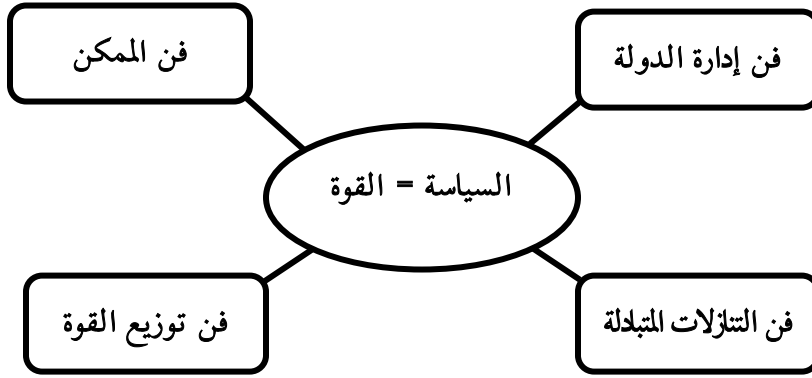
.2



.3



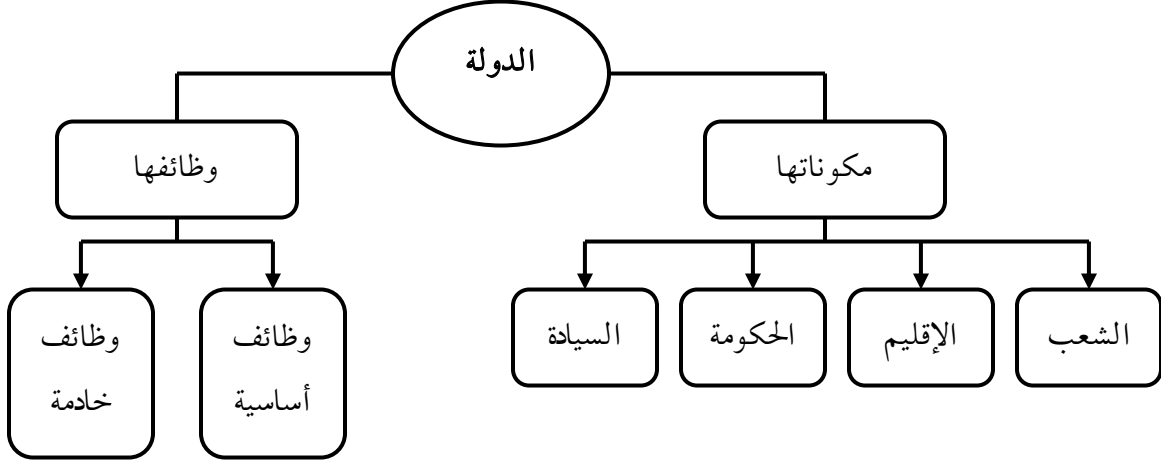
.4



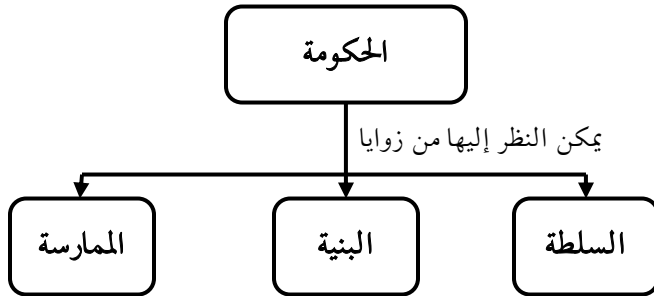
.5



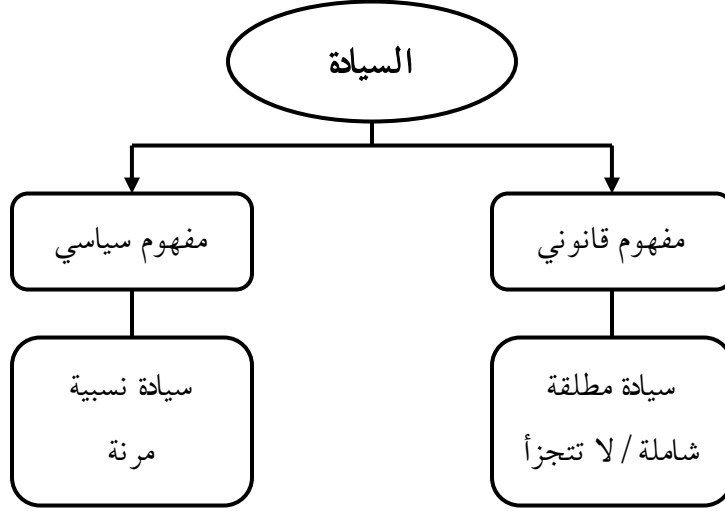
.6



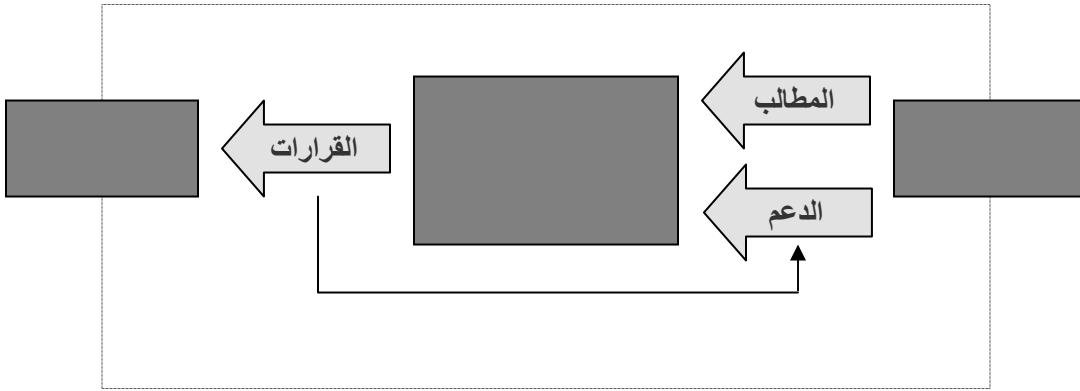
.7



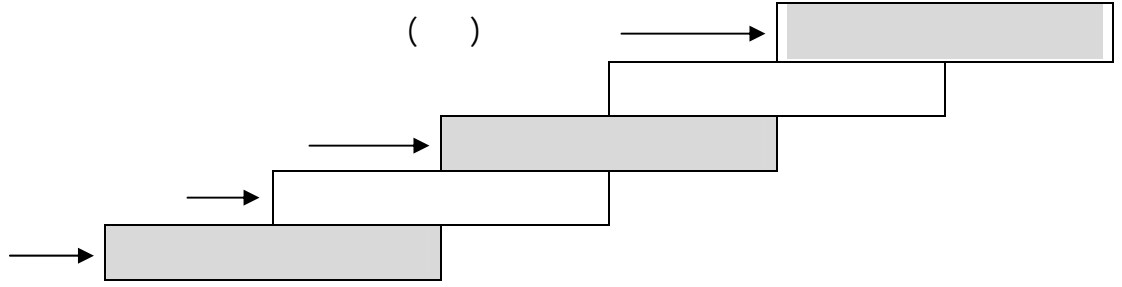
.8



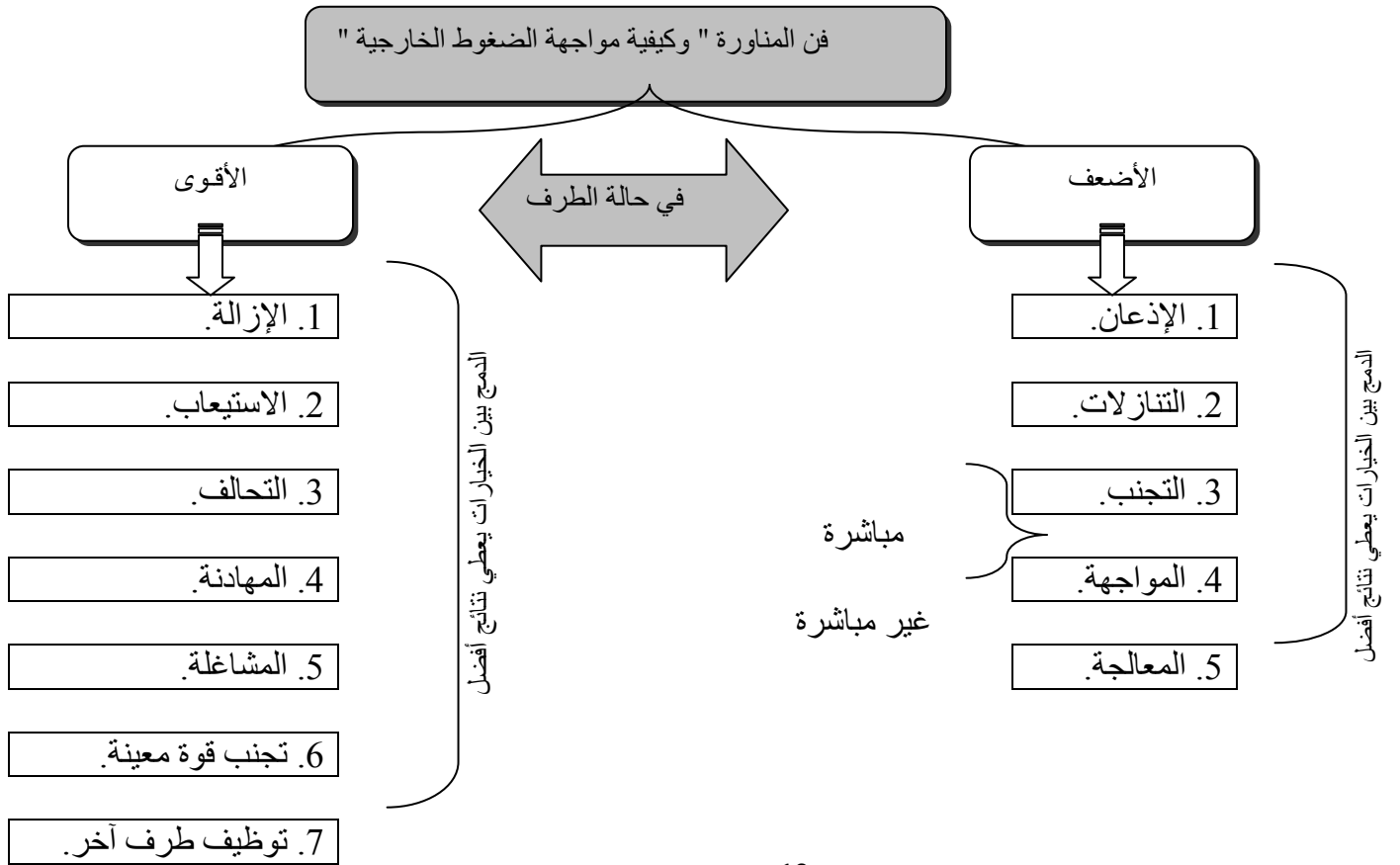
.9



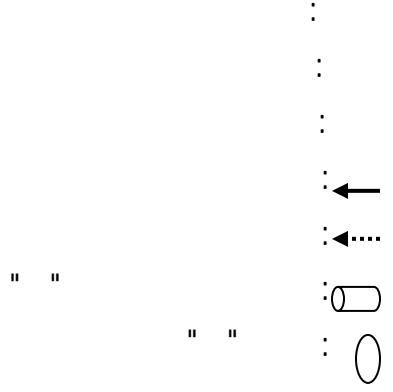
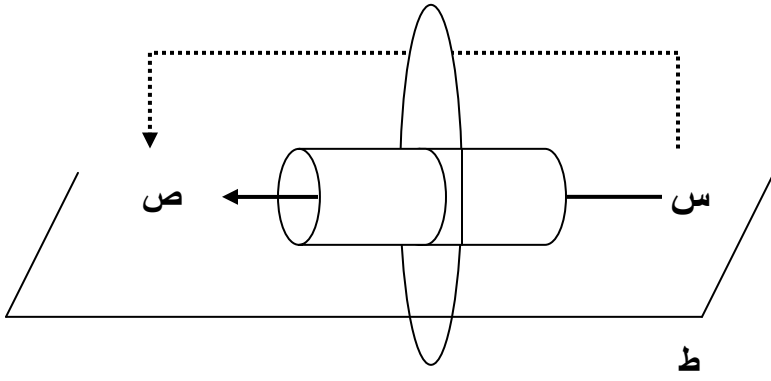
.10



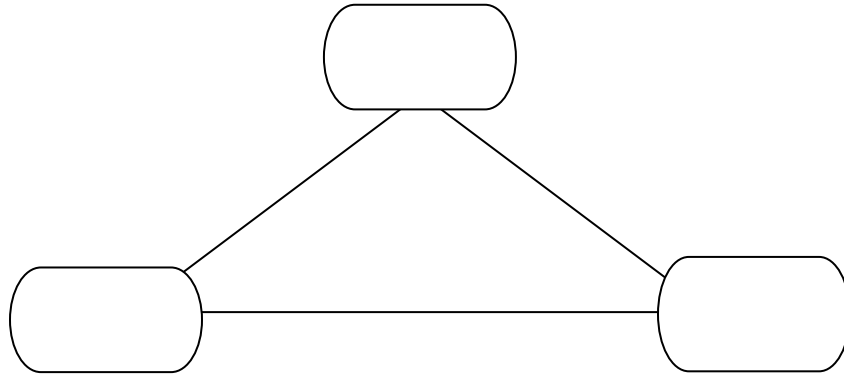
.11



.12



.13



.14

ملحق المراجع

المراجع العربية

1. أحمد عبد الحكيم/ هشام مرسى/ وائل عادل: حرب اللاعنف.. الخيار الثالث، بيروت، الدار العربية للعلوم/ أكاديمية التغيير، (2007)
2. جاسم سلطان، القواعد الإستراتيجية للدفاع الحضاري، المنصورة، مؤسسة أم القرى للترجمة والتوزيع، 2005.
3. علي محمد الصلابي، السيرة النبوية عرض وقائع وتحليل أحداث، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، قطر، 2006.
4. محمد بن المختار الشنقيطي، الحركة الإسلامية في السودان: مدخل إلى فكرها الاستراتيجي والتنظيمي، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2002.

المراجع الأجنبية

5. A Force More Powerful (2000). York Zimmerman Inc./ WETA Washington, D.C. DVD, 180 Min., USA: YZI.
6. Arendt, Hannah (1995): Macht und Gewalt, 10. Auflage, München, Piper.
7. Axelrod, Robert (2003): The Evolution of Cooperation, New York, Basic Books.
8. Bernd, Simon (2007): Macht. zwischen aktiver Gestaltung und Missbrauch, Wien, Göttingen.

9. Breuer, Stefan (1991): Max Webers Herrschaftssoziologie, Campus Verlag GmbH.
10. Bringing Down A Dictator (2000). York Zimmerman Inc./ WETA Washington, D.C. DVD, 180 Min., USA: YZI.
11. Cartwright, Dorwin (1959): Studies in Social Power, Ann Arbor, MI, University of Michigan.
12. Coombs, Clyde H. / Avrunin, George S. (1988): The Structure of Conflict, Hillsdale, NJ, Lawrence Erlbaum Associates.
13. Dixit, Avinash K. / Nalebuff, Barry J. (1999): Thinking Strategically. The Competitive Edge in Business, Politics, and Everyday Life, New York, Norton.
14. Easton, David (1965): A Systems Analysis of Political Life, New York, S. 32.
15. Facione, P. and Facione, N. (2007): Thinking and Reasoning in Human Decision Making: The Method of Cognitive and Heuristic Analysis.
16. Feyerabend, Paul (2007): Wider den Methodenzwang, Frankfurt am Main, 10. Auflag, Suhrkamp.
17. Fisher, Erik A. (2004): The Art of Managing Everyday Conflict: Understanding Emotions and Power Struggles, Westport, CT, Praeger. (especially p. 29-40)
18. Gostmann, Peter (2007): Macht und Herrschaft. Zur Revision zweier soziologischer Grundbegriffe, 1. Auflage, Vs Verlag.
19. Hume, David (2007): A Treatise of Human Nature, USA, NuVision Publications.

20. Imre, Lakatos/ Musgrave A. (1970): Criticisms and the growth of knowledge, University of Cambridge Press, (especially: Lakatos I., Falsification and the methodology of scientific research programs.)
21. Kuhn, Thomas S. (1996): The Structure of Scientific Revolutions, USA, 3 edition, University Of Chicago Press.
22. Leiserson, Avery. Parties and Politics: An Institutional and Behavioral Approach. 1st ed. New York: Knopf, 1958.
23. Lasswell, H, & N.Listes, Language of Politics: Studies in Quantitative Semantics, George W. Stewart Publisher Inc. N. Y. 1949.
24. Myers, I. (1962): Introduction to Type: A description of the theory and applications of the Myers-Briggs type indicator, Consulting Psychologists Press, Palo Alto Ca.
25. Neumann, John von/ Morgenstern, Oscar (1944-2004): Theory of Games and Economic Behavior, Princeton NJ, University Press.
26. Nowak, Leszek (1991): Power and Civil Society. Toward a Dynamic Theory of Real Socialism. Translated by Krzysztof Sawala, New York, Greenwood Press.
27. Pelinka, Anton (2000): Grundzüge der Politikwissenschaft, Wien, Böhlau, S21.
28. Plous, S. (1993): The Psychology of Judgment and Decision Making, New York, McGraw-Hill.
29. Popper, Karl: Die Logik der Sozialwissenschaften, in: Popper, Karl (2003): Auf der Suche nach einer besseren Welt. Vorträge und Aufsätze aus dreißig Jahren. 12. Auflage, München, Piper Verlag.

30. Popper, Karl (1966): Logik der Forschung, Wien, zweite Auflage, Mohr Siebeck.
31. Rieck, Christian (2007): Spieltheorie - eine Einführung, Rieck, Eschborn.
32. Roscoe Pound, 1 Jurisprudence 7 (West, 1959).
33. Rotermundt, Rainer (1997): Staat und Politik, 1. Auflage, Münster, Westfälisches Dampfboot.
34. W. L. Twining/ D. Miers (1991): How to Do Things with Rules, 3rd edn., London, p. 131.
35. Wartenberg, Thomas E. (1990): The Forms of Power. From Domination to Transformation, Philadelphia, Temple University Press.
36. Weber, Max (1919): Politik als Beruf. Gekürzte Fassung, in: Münkler, Herfried (Hg.) (2002): Politisches Denken im 20. Jahrhundert. Ein Lesebuch, München, Piper.
37. Wetterer, Eva-Christiane (2005): Die Kunst der richtigen Entscheidung. 40 Methoden die funktionieren. Hamburg, Murmann-Verlag.
38. Wagner, Wolf (2005): Wie Politik funktioniert, München, deutscher Taschenbuch Verlag.
39. Ziegenhagen, Eduard A. (1986): The Regulation of Political Conflict, New York, Praeger Publishers.